

الأهلي الإسلامي، البنك الأهلي ش م ع ع
Ahli Islamic, Ahli Bank S.A.O.G

تمويل مشاركة متناقصة
(الأصول القائمة)

Diminishing Musharaka Financing
(Ready Asset)

Full Name:

الإسم الكامل:

Account Number:

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

رقم الحساب:



Diminishing **Musharaka Agreement** (this **Agreement**) is entered into on the date set out in Schedule 1 between:

- (1) **Ahli Islamic, Ahli Bank S.A.O.G.**, a joint stock company, incorporated under the laws of Oman with company registration number 1558560, having its address at PO Box 545, Mina Al Fahal, PC 116, Muscat, the Sultanate of Oman (the **Bank or Partner**); and
- (2) The individual or legal entity set out in item 2 of Schedule 1 (the **Customer or Managing Partner**),
(individually, the **Party** and collectively, the **Parties**).

Introduction

- (A) The Parties have agreed to enter into a Diminishing Musharaka arrangement whereby the Parties will have ownership in the Asset and the Customer shall act as the agent of the Bank in respect of the Bank's Share of the Asset (as defined in clause 1 below).
- (B) The Parties agree that their rights and obligations under the Musharaka shall be governed by this Agreement.
- (C) The Customer undertakes to gradually buy the Bank's Musharaka Units (as defined in clause 1 below) on the terms and conditions in this Agreement and the Transaction Documents (as defined in clause 1 below).

Agreed terms

1. Definitions

Account means an account of the Customer maintained with the Bank.

Additional Musharaka Unit(s) Payment means the payment made by the Customer to the Bank for the purchase of all or a part of the Bank's Musharaka Units prior to an immediately preceding Musharaka Unit(s) Payment Date.

Asset means the asset which is the subject matter of the Musharaka, the details of which are set out in Schedule 2.

Asset Sale and Purchase Agreement means the sale and purchase agreement for the purchase of the Asset.

Authorisation means an authorisation, consent, approval, resolution or licence.

Bank's Musharaka Units means, at any time, the Musharaka Units owned by the Bank calculated as follows:

$$\frac{BC}{TC} \times 100; \text{ less SE}$$

where:

BC = the Bank's Total Contribution;

TC = the Total Contribution; and

SE = the aggregate of Musharaka Units transferred by the Bank to the Customer pursuant to the Transaction Documents.

Bank's Total Contribution means the initial amount set out in item 2 of Schedule 3 or such other amount as may be agreed between the Parties in writing.

Bank's Share of the Asset means the Bank's ownership interest in the Asset represented by the Bank's Musharaka Units.

Business Day means a business day other than Friday and Saturday or a public holiday when banks are open for normal business in Oman.

Customer's Musharaka Units means, at any time, the Musharaka Units owned by the Customer calculated as follows:

$$\frac{CC}{TC} \times 100; \text{ plus SE}$$

where:

CC = the Customer's Total Contribution;

TC = the Total Contribution; and

SE = the aggregate of Musharaka Units transferred by the Bank to the Customer pursuant to the Transaction Documents.

Customer's Total Contribution means the initial amount set out in item 2 of Schedule 3 and/ or the value of the Asset (if applicable).

Down Payment means an amount of monies to be paid by the Customer for the purchase of the Asset.

Event of Default means any of the Events of Default described in clause 11.

Force Majeure means war, hostilities, riot, uprising, flood, fire, storm, explosion, landslide, earthquake and sabotage which are unpredictable and beyond the reasonable control of the Parties.

Ijara Agreement means the Ijara agreement to be entered into between the Bank (as the lessor) and the Customer (as the lessee) in respect of the Bank's Share of the Asset.

Illegality Event means it is or will become unlawful in any jurisdiction for the Bank to perform its obligation under the Transaction Documents or to maintain participation in the Musharaka.

تم إبرام **اتفاقية مشاركة متناقصة (هذه الاتفاقية)** في التاريخ المبين في الجدول (1) بين كل من:

- (1) **الأهلي الإسلامي، البنك الأهلي ش.م.ع.ع.** شركة مساهمة تأسست بموجب قوانين سلطنة عُمان بالسجل التجاري رقم: 1558560، وعنوانها ص.ب. 545، ميناء الفحل، الرمز البريدي 116، مسقط، سلطنة عمان (**البنك أو الشريك**)، و
- (2) الفرد أو الكيان القانوني المبين في المادة (2) من الجدول (1) (**العميل أو الشريك الإداري**)
(يشار لكل منهما منفردين **الطرف** ومجتمعين **الطرفين**)

مقدمة

- (أ) اتفق الطرفان على الدخول في اتفاقية مشاركة متناقصة بينهما حيث يمتلك الطرفان الأصول بموجب هذه الاتفاقية ويجب على العميل أن يعمل كوكيل للبنك فيما يتعلق بحصة البنك في الأصول (كما هو محدد في البند (1) أدناه)
- (ب) اتفق الطرفان على أن حقوقهما والتزاماتهما بموجب المشاركة، يجب أن تخضع لأحكام هذه الاتفاقية.
- (ج) يتعهد العميل بشراء وحدات المشاركة التابعة للبنك تدريجياً (كما هو محدد في البند (1) أدناه) وفقاً للشروط والأحكام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ومستندات المعاملة (كما هو محدد في البند (1) أدناه).

الشروط المتفق عليها

1. التعريفات

الحساب يعني حساب العميل لدى البنك.

دفعة وحدة (وحدات) المشاركة الإضافية يعني الدفع الذي يقوم به العميل للبنك لشراء كل وحدات المشاركة التابعة للبنك أو جزء منها مباشرة قبل تاريخ دفعة وحدة (وحدات) المشاركة.

الأصول تعني الأصول المتعلقة بموضوع المشاركة الموضحة تفصيلها في الجدول (2).

اتفاقية بيع وشراء الأصل تعني اتفاقية البيع والشراء لشراء الأصول.

التفويض يعني التفويض أو القبول أو الموافقة أو القرار أو الترخيص

وحدات المشاركة التابعة للبنك تعني، في أي وقت، وحدات المشاركة المملوكة من قبل البنك ويتم حسابها على النحو التالي:

$$\frac{BC}{TC} \times 100; \text{ less SE}$$

حيث أن:

BC = إجمالي مساهمة البنك

TC = إجمالي المساهمة، و

SE = مجموع وحدات المشاركة التي تم تحويلها من قبل البنك إلى العميل وفقاً لمستندات المعاملة.

إجمالي مساهمة البنك تعني المبلغ الأولي المحدد في المادة (2) من الجدول (3) أو أي مبلغ آخر حسب ما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين كتابةً.

حصة البنك في الأصول تعني ملكية البنك في الأصول الممثلة في وحدات المشاركة التابعة للبنك.

يوم العمل يعني أي يوم عدا أيام الجمعة والسبت والعطلات الرسمية حيث تقوم فيه البنوك بأعمالها اليومية المعتادة في سلطنة عُمان.

وحدات المشاركة التابعة للعميل تعني، في أي وقت، وحدات المشاركة التي يمتلكها العميل ويتم حسابها على النحو التالي:

$$\frac{CC}{TC} \times 100; \text{ plus SE}$$

حيث أن:

CC = إجمالي مساهمة العميل

TC = إجمالي المساهمة، و

SE = مجموع وحدات المشاركة التي تم تحويلها من قبل البنك إلى العميل وفقاً لمستندات المعاملة.

إجمالي مساهمة العميل تعني المبلغ الأولي المحدد في المادة (2) من الجدول (3) أو قيمة الأصول (إن وجدت).

دفعة مقدمة تعني مبلغ من المال يدفعه العميل لشراء الأصول.

حالة التقصير تعني أي حالة من حالات التقصير المبينة في البند 11.

القوة القاهرة تعني الأمور التي لا يمكن التنبؤ بها وخارجة عن سيطرة الأطراف كالحروب، والأعمال العدائية وأعمال الشغب والانتفاضات والفيضانات والحرائق والعواصف والانفجارات والانهيارات الأرضية والزلازل وأعمال التخريب.

اتفاقية الإجارة تعني اتفاقية الإجارة التي تتم إبرامها بين البنك (بصفته المؤجر) والعميل (بصفته المستأجر) فيما يتعلق بحصة البنك في الأصول.

الحدث غير القانوني هو حدث غير قانوني أو سيصبح غير قانوني في أي نطاق قضائي للبنك لأداء التزاماته بموجب مستندات المعاملة أو الحفاظ على المساهمة في المشاركة.

المديونية تعني أي التزام للعميل لدفع الأموال المتبقية أو سدادها.

الرهن القانوني يعني الرهن القانوني الذي يقدمه العميل لصالح البنك فيما يتعلق بالأصول.

الأثر المادي العكسي يعني الأثر (حسب رأي البنك) الذي له أثر مادي أو ربما يكون له أثر مادي على:

(أ) الوضع المالي للعميل، أو

(ب) قدرة العميل على أداء التزاماته بموجب مستندات المعاملة.

المشاركة تعني المشروع المشترك بين البنك والعميل والذي يساهم فيه كل من البنك والعميل في ملكية الأصول.

تاريخ بدء المشاركة يعني تاريخ هذه الاتفاقية.

تاريخ انتهاء المشاركة يعني السابق حدوثه من التالي:

(أ) التاريخ الذي يتم فيه تحويل كل وحدات المشاركة إلى العميل وخاضعة لتسوية جميع المبالغ المستحقة، أو

(ب) إنتهاء مدة المشاركة، أو

(ج) عند وقوع حدث تقصير وفقاً للبند 11.2، أو

(د) عند وقوع حدث غير قانوني أو وقوع خسارة إجمالية.

مدة المشاركة تعني حيازة المشاركة كما هي موضحة في المادة (1) من الجدول (3) أو أي مدة أخرى يتم الاتفاق عليها بين الطرفين من وقت إلى آخر، خاضعة لوقوعها قبل تاريخ إنتهاء المشاركة.

مبلغ إنهاء المشاركة يعني، في الوقت المناسب المبلغ الإجمالي (دون احتسابه مرتين) لما يلي:

(أ) إجمالي مساهمة البنك منقوصاً منها أي دفعة لوحد (وحدات) المشاركة تم القيام به من قبل العميل للبنك.

(ب) أي مبلغ مستحق وغير مدفوع بموجب اتفاقية الإجارة.

(ج) التكاليف والمصروفات الفعلية التي دفعها البنك أو تكديدها نتيجة لإنهاء أي مستند من مستندات المعاملة، و

(د) أي مبالغ أخرى مستحقة وواجبة السداد من قبل العميل (بأي صفة) وفقاً لمستندات المعاملة.

وحدات المشاركة تعني مجموع الوحدات التي تمثل المساهمة الإجمالية. **دفعة وحدة (وحدات) المشاركة** تعني المبلغ الواجب الدفع من قبل العميل لشراء وحدات المشاركة التابعة للبنك كما هو موضح في التعهد بالشراء.

تاريخ دفعة وحدة (وحدات) المشاركة، كما هو موضح في التعهد بالشراء.

المبالغ المستحقة تعني إجمالي الدفعات التالية (دون احتسابها مرتين):

(أ) المبالغ المستحقة وواجبة السداد من قبل العميل وفقاً لهذه الاتفاقية.

(ب) المبالغ المستحقة وواجبة السداد من قبل العميل وفقاً لاتفاقية الإجارة، و

(ج) المبالغ المستحقة وواجبة السداد من قبل العميل وفقاً للتعهد بالشراء.

والتي يحددها البنك بأنها مستحقة في أي وقت محدد وباقي الأموال الأخرى بما في ذلك الرسوم والمصاريف والتعويضات والنفقات المستحقة والواجبة السداد من قبل العميل للبنك بموجب مستندات المعاملة.

التعهد بالشراء يعني التعهد الذي ينفذه العميل لصالح البنك.

الضمان يعني أي رهن أو امتياز برهن أو حجز استيفاء دين أو رهن حيازي أو تنازل (نقل ملكية) أو اتفاق أو ترتيب آخر له أثر منح الضمان.

مستندات الضمان تعني الرهن القانوني وأي مستند آخر يثبت الضمان على أي من الأصول لضمان التزامات العميل تجاه البنك بموجب مستندات المعاملة.

البائع يعني البائع للأصول كما هو محدد في اتفاقية بيع وشراء الأصول.

اتفاقية وكالة الخدمات تعني اتفاقية وكالة الخدمات المبرمة بين الطرفين فيما يتعلق بتعيين العميل كوكيل خدمات من قبل البنك.

تكاقل تعني بوليصة التكاقل فيما يتعلق بالأصول.

إخطار الإنهاء يعني الإخطار الصادر من البنك للعميل عند وقوع أي حالة تقصير.

المساهمة الإجمالية تعني مجموع مساهمة البنك الإجمالية ومساهمة العميل الإجمالية.

الخسارة الإجمالية تعني الخسارة الواقعة بسبب حادثة خسارة كلية.

حادث الخسارة الإجمالية يعني أي حادث أو واقعة تؤدي إلى الخسارة الإجمالية أو تلف الأصول أو أي واقعة تجعل الأصول غير صالحة بشكل دائم لأي استخدام اقتصادي وأعمال الإصلاح المتعلقة بها غير اقتصادية.

مستندات المعاملة تعني المستندات الموضحة في المادة (3) من الجدول (3) وأي مستند يتم تحديده كتابة من قبل الطرفين.

2. الشروط المسبقة

يجب على العميل التقيد بالشروط المسبقة المنصوص عليها في الجدول (4) قبل قيام البنك بمساهمته الإجمالية ويجوز التنازل عن الشروط المسبقة المبينة في الجدول (4) أو تعديلها من قبل البنك كلياً أو جزئياً، من خلال إخطار مكتوب يتم إرساله من البنك إلى العميل، ويجب أن لا يمس بحق البنك في التمسك بأي شروط وأحكام في المستقبل.

Indebtedness means any obligation of the Customer for the payment or repayment of unpaid money.

Legal Mortgage means the legal mortgage to be granted by the Customer in favour of the Bank in respect of the Asset.

Material Adverse Effect means the effect of which (in the opinion of the Bank) is or might have a material effect on:

(a) the financial condition of the Customer; or

(b) the Customer's ability to perform its obligations under the Transaction Documents.

Musharaka means the joint venture between the Bank and the Customer in which the Bank and the Customer contribute to co-own the Asset.

Musharaka Commencement Date means the date of this Agreement.

Musharaka End Date means the earlier to occur of:

(a) the date on which all the Musharaka Units are transferred to the Customer and subject to the settlement of all Outstanding Amounts; or

(b) the end of the Musharaka Tenure; or

(c) upon the occurrence of an Event of Default in accordance with clause 11.2; or

(d) upon the occurrence of an Illegality Event or a Total Loss Incident.

Musharaka Tenure means the tenure of the Musharaka, as set out in item 1 of Schedule 3 or any further term as agreed between the Parties from time to time, subject to the earlier Musharaka End Date occurring.

Musharaka Termination Sum means, at the relevant time, the aggregate of (without double counting):

(a) the aggregate of the Bank's Contribution less any Musharaka Unit(s) Payment made by the Customer to the Bank;

(b) any accrued but unpaid amount under the Ijara Agreement;

(c) the actual costs and expenses of the Bank paid or incurred as a result of termination of any Transaction Document; and

(d) any other amounts due and payable by the Customer (in any capacity) pursuant to the Transaction Documents.

Musharaka Units means the aggregate units representing the Total Contribution.

Musharaka Unit(s) Payment means the amount to be paid by the Customer for the purchase of the Bank's Musharaka Units as set out in the Purchase Undertaking.

Musharaka Unit(s) Payment Date is as set out in the Purchase Undertaking.

Outstanding Amounts means the aggregate of the following (without double counting):

(a) the payments due and payable by the Customer pursuant to this Agreement;

(b) the payments due and payable by the Customer pursuant to the Ijara Agreement; and

(c) the payments due and payable by the Customer pursuant to the Purchase Undertaking,

which the Bank determines to be outstanding at any particular time, and other monies including fees, charges, damages and expenses that are due and payable by the Customer under the Transaction Documents.

Purchase Undertaking means the undertaking executed by the Customer, in favour of the Bank.

Security means any mortgage, charge, lien, pledge or assignment or other agreement or arrangement having the effect of conferring security.

Security Documents means the Legal Mortgage and other document evidencing Security over any asset to secure the obligations of the Customer under the Transaction Documents.

Seller means the seller of the Asset as specified in the Asset Sale and Purchase Agreement.

Service Agency Agreement means the service agency agreement entered into between the Parties relating to the appointment of the Customer by the Bank as service agent.

Takaful means the takaful policy in respect of the Asset.

Termination Notice means a notice issued by the Bank to the Customer upon the occurrence of an Event of Default.

Total Contribution means the aggregate of the Bank's Total Contribution and the Customer's Total Contribution.

Total Loss means the loss that is caused by a Total Loss Incident.

Total Loss Incident means any incident or occurrence that results in the total loss or destruction of the Asset or any occurrence that makes the Asset permanently unfit for any economic use and the repair work in respect thereof is uneconomical.

Transaction Documents means the documents set out in item 3 of Schedule 3 and any document designated as such in writing by the Parties.

2. Conditions Precedent

The Customer shall comply with the conditions precedent set out in Schedule 4 before the Bank's Total Contribution is made by the Bank. The conditions precedent set out in Schedule 4 may be waived or amended by the Bank in whole or in part, through a written notice to be sent by the Bank to the Customer, and shall not prejudice the right of the Bank to assert any terms and conditions in the future.

3. Musharaka Arrangements

- 3.1 The Parties agree to enter into the Musharaka based on the Shari'a principle of Diminishing Musharaka.
- 3.2 The Musharaka will commence on the Musharaka Commencement Date and end on the Musharaka End Date.
- 3.3 The Musharaka is formed for the following purpose:
- 3.3.1 to facilitate the joint ownership of the Asset by the Parties;
- 3.3.2 to facilitate the purchase of the Asset, any one of the following shall be acted upon:
- (a) the Customer appoints the Bank to act as its agent in respect of the Customer's share in the Asset and the Customer authorises the Bank to enter into the Asset Sale and Purchase Agreement with the Seller on behalf of the Musharaka; or
- (b) the Bank enters into Asset Sale and Purchase Agreement with the Customer to purchase the Bank's Share of the Asset.
- 3.4 Participation in the Musharaka shall be as follows:
- 3.4.1 the Customer's Total Contribution shall be in the form of in kind contribution or Down Payment and/or other monies paid by the Customer to the Seller or to the Bank; and
- 3.4.2 the Bank's Total Contribution shall be in the form of a cash payment from the Bank comprising the balance purchase price or other relevant payment due under the Asset Sale and Purchase Agreement, and any other costs incurred in the course of forming the Musharaka (if any).
- 3.5 The Parties shall agree on a profit distribution ratio in proportion to their respective Total Contribution for sharing any profit resulting out of the sale of the Asset.
- 3.6 Without prejudice to clause 3.7, in case of any loss or damage to the Asset, the Parties shall bear such loss or damage based on their respective Total Contribution at the time of such loss or damage.
- 3.7 Where the loss or damage to the Asset is caused by the negligence of misconduct of the Customer, the Customer shall be responsible to repair and/ or reinstate such loss or damage at his own costs.
- 3.8 The Musharaka shall be divided into equal Units. Each Musharaka Unit constitutes the equivalent of one unit of the Total Contribution.
- 3.9 The Parties each initially own the Bank's Musharaka Units and the Customer's Musharaka Units to commensurate with their Total Contribution.
- 3.10 The Bank's Musharaka Units will be gradually transferred to the Customer upon the Customer making the Musharaka Unit(s) Payment in accordance with this Agreement and the Purchase Undertaking.
- 3.11 The Parties shall enter into the Ijara Agreement whereby the Bank shall lease the Bank's Share of the Asset to the Customer based on the Shari'a principle of Ijara. The obligations and rights of the Parties in respect of the lease shall be governed by the Ijara Agreement.

4. Asset

- 4.1 The Parties agree that:
- 4.1.1 the title deed of the Asset shall be registered in the name of the party named in item 8 of Schedule 2 (the Registered Party) with the relevant registration authority to hold the Asset on behalf of the Musharaka; and
- 4.1.2 in the event of gradual purchase by the Customer of the Bank's Musharaka Units, the Registered Party shall hold the title of the Asset on behalf of the other Party based on the remaining Musharaka Units owned by that Party.
- Notwithstanding the above, on the Musharaka Commencement Date, the ownership interest in the Asset shall vest in the Parties based on their Total Contribution.
- 4.2 Where the Bank agrees for the Customer to be the Registered Party:
- 4.2.1 the Bank appoints the Customer as its agent in respect of the Bank's Share of the Asset and authorises the Customer as its agent to carry out registration of title of the Asset in accordance with this clause; and
- 4.2.2 The Customer shall not resign, assign or transfer its duties as an agent of the Bank except with the prior written consent of the Bank.
- 4.3 The Bank's Musharaka Units and therefore, the Bank's Share of the Asset shall be transferred to the Customer in accordance with this Agreement and the Purchase Undertaking.

5. Payment

- 5.1 The Musharaka Unit(s) Payment is due and payable by the Customer to the Bank on each Musharaka Unit Payment Date which shall be paid into the Account.
- 5.2 The Customer may make an Additional Musharaka Unit(s) Payment to the Bank subject to:
- 5.2.1 where the Asset Sale and Purchase Agreement is entered into between the Bank and the Customer, such Additional Musharaka Unit(s) Payment not to be made during the period of 6 months from the Musharaka Commencement Date;
- 5.2.2 the Customer has paid in full all other Outstanding Amounts;
- 5.2.3 the Bank shall have received not less than 30 calendar days prior written notice from the Customer of its intention to make such Additional Musharaka Unit(s) Payment, specifying the amount that the Customer intends to pay; and

٣. ترتيبات المشاركة

- ١.٣ اتفق الطرفان على الدخول في المشاركة استناداً إلى مبادئ الشريعة الإسلامية الخاصة بالمشاركة المتناقصة.
- ٢.٣ تبدأ المشاركة في تاريخ بدء المشاركة وتنتهي في تاريخ إنتهاء المشاركة.
- ٣.٣ تم تشكيل / تأسيس المشاركة للأغراض التالية:
- ٣-٣-١ تسهيل الملكية المشتركة للأصل من قبل الطرفين
- ٣-٣-٢ تسهيل اجراءات شراء الأصل ، ويجب العمل بأي مما يأتي:
- (أ) يعين العميل البنك كوكيل له فيما يتعلق بحصة العميل في الأصل ويفوض العميل البنك في إبرام اتفاقية بيع وشراء الأصول مع البائع نيابة عن طرفي المشاركة ، أو
- (ب) يقوم البنك مباشرة بإبرام اتفاقية بيع وشراء الأصول مع العميل لشراء حصة البنك في الأصول.
- ٤.٣ تكون المساهمة في المشاركة على النحو التالي:
- ٤.٣.١ يجب أن تكون مساهمة العميل الإجمالية في شكل مساهمة عينية أو دفع أولي (عربون) و أو أموال أخرى يدفعها العميل إلى البائع أو إلى البنك ، و
- ٤.٣.٢ يجب أن تكون مساهمة البنك الإجمالية في شكل دفع نقدي تتضمن سعر الشراء المتبقي أو مدفوعات أخرى ذات صلة مستحقة بموجب اتفاقية بيع وشراء الأصول وأي تكاليف أخرى نشأت أثناء تأسيس المشاركة (إن وجدت) . و
- ٥.٣ يجب على الطرفين الاتفاق على نسبة توزيع الأرباح بنسبة المساهمة الإجمالية لكل منهما لتقاسم الأرباح الناتجة من بيع الأصول.
- ٦.٣ دون المساس بالبند ٧.٣ ، في حالة أي خسارة أو تلف في الأصل ، فإنه يجب على الطرفين تحمل هذه الخسارة أو هذا التلف بناءً على المساهمة الإجمالية لكل منهما في وقت حدوث هذه الخسارة أو هذا التلف.
- ٧.٣ عندما تكون الخسارة أو التلف الذي لحق بالأصول ناتج عن إهمال وسوء تصرف من العميل ، عندها يجب أن يكون العميل مسؤولاً عن إصلاح أو إستعادة هذه الخسارة أو إصلاح هذا التلف على نفقته الخاصة.
- ٨.٣ يجب تقسيم المشاركة إلى وحدات متساوية، وكل وحدة مشاركة تشكل ما يعادل وحدة واحدة من المساهمة الإجمالية.
- ٩.٣ يمتلك كل طرف مبدئياً وحدات مشاركة البنك و وحدات مشاركة العميل بما يتناسب مع المساهمة الإجمالية لكل منهما.
- ١٠.٣ يتم تحويل وحدات مشاركة البنك تدريجياً إلى العميل عندما يقوم العميل بدفع (وحدة) وحدات المشاركة وفقاً لهذه الاتفاقية والتعهد بالشراء.
- ١١.٣ يجب أن يبرم الطرفان اتفاقية إجارة والتي يقوم البنك بموجبها بتأجير حصته في الأصل إلى العميل بناءً على مبادئ الإجارة في الشريعة الإسلامية، وتخضع التزامات وحقوق الطرفين فيما يتعلق بعقد الإيجار لاتفاقية الإجارة.

٤. الأصول

- ١.٤ يوافق الطرفان على ما يلي:
- ١-٤-١ يجب تسجيل سند ملكية الأصول باسم الطرف المسمى في المادة (٨) من الجدول (٢) (الطرف المسجل) لدى سلطة التسجيل ذات الصلة للاحتفاظ بالأصول نيابةً عن طرفي المشاركة، و
- ٢-٤-١ في حال الشراء التدريجي من قبل العميل لوحدات مشاركة البنك، فإنه يجب على الطرف المسجل الاحتفاظ بسند ملكية الأصول نيابةً عن الطرف الآخر بناءً على وحدات المشاركة المتبقية الملوكة من قبل ذلك الطرف.
- بغض النظر عما ذكر أعلاه، وفي تاريخ بدء المشاركة، فإنه تؤول الملكية في الأصول إلى الطرفين بناءً على إجمالي مساهمة كل منهما .
- ٢.٤ في حالة موافقة البنك أن يكون العميل هو الطرف المسجل:
- ١.٢.٤ يقوم البنك بتعيين العميل كوكيل له فيما يتعلق بحصة البنك في الأصول ويفوض العميل كوكيل له بتسجيل سند ملكية الأصول وفقاً لهذا البند ، و
- ٢.٢.٤ يجب أن لا يقوم العميل بالاستقالة أو تنازل أو نقل واجباته كوكيل للبنك إلا بعد حصوله على موافقة مكتوبة مسبقة من البنك.
- ٣.٤ يجب نقل وحدات المشاركة التابعة للبنك وبالتالي حصة البنك في الأصول، إلى العميل وفقاً لهذه الاتفاقية و التعهد بالشراء.

٥. الدفع

- ١.٥ تكون دفعة وحدة (وحدات) المشاركة مستحقة وواجبة السداد من قبل العميل للبنك في تاريخ كل دفعة وحدة مشاركة والتي يجب دفعها في الحساب.
- ٢.٥ يجوز للعميل سداد دفعة وحدة (وحدات) مشاركة إضافية للبنك وفقاً لما يلي:
- ٥-٢-١ في حالة إبرام اتفاقية بيع وشراء الأصول بين البنك والعميل ، فإنه لن يتم الدفع لوحد (وحدات) المشاركة الإضافية من قبل العميل خلال مدة ٦ أشهر من تاريخ بدء المشاركة.
- ٢.٢.٥ لقد دفع العميل بالكامل جميع المبالغ الأخرى المستحقة.
- ٥-٢-٣ يجب أن يستلم البنك اخطاراً مكتوباً مسبقاً بمدة لا تقل عن ثلاثين (٣٠) يوماً ميلادياً من العميل حول عزمه القيام بسداد دفعة وحدة (وحدات) المشاركة الإضافية تلك، وأن يحدد العميل المبلغ الذي ينوي دفعه، و

٤.٢.٥ تطبيق رسوم التسوية المبكرة كما هو مبين في مادة الجدول (٣).
إذا وافق البنك على قبول دفعة وحدة (وحدات) المشاركة الإضافية فإنه يجب على البنك بيع وحدات المشاركة التابعة له إلى العميل في ضوء مبلغ دفعة وحدة (وحدات) المشاركة المقابلة ، وبالتالي فإن جدول السداد يحدد دفعة وحدة (وحدات) المشاركة في التعهد بالشراء (جدول الدفع) ويجب أن يتم ضبطه وتعديله من قبل البنك، ولتجنب الشك ، فإن جدول السداد المعدل يجب أن يحل محل أي جدول سداد موجود في ذلك الوقت ويجب أن يكون نهائياً وملزماً للطرفين حتى التعديل التالي ، إن وجد.

٤.٣ إذا مارس العميل حقه في القيام بدفع لوحدة (وحدات) مشاركة إضافية ، فلا يزال العميل ملزماً بالدفع للوحدة (وحدات) المشاركة في كل تاريخ من تواريخ أي دفعة وحدة (وحدات) المشاركة.

٤.٤ من خلال قبول البنك دفعة وحدة (وحدات) المشاركة الإضافية من العميل، فإن كل قبول من قبل البنك يتم تفسيره كاتفاقية بيع بين الطرفين لشراء وحدات المشاركة التابعة للبنك.

٦. التكافل (التأمين)

يجب أن يكون العميل، بصفته وكيل الخدمة، مسئولاً عن شراء وثيقة التكافل (التأمين الإسلامي) والحفاظ عليها فيما يتعلق بالأصول من شركة تأمين تكافلي والتي يوافق عليها البنك وفقاً لاتفاقية وكالة الخدمات.

٧. مستندات المعاملة

٧.١ اتفق الطرفان، كضمان للالتزام بالدفع من قبل العميل بموجب مستندات المعاملة، على الآتي:

٧.١-٧ يجب على العميل، عندما يكون الطرف المسجل هو العميل، تسجيل الرهن القانوني لدى هيئة التسجيل خلال سبعة (٧) أيام عمل من تاريخ تسجيل سند ملكية الأصول باسم العميل أو أي وقت آخر يحدده البنك وفق تقديره الخاص، أو

٧.٢-٧ يجب على العميل، عندما يكون الطرف المسجل هو البنك، المساعدة في إكمال إجراءات تسجيل الأصول باسم البنك لدى هيئة التسجيل خلال سبعة (٧) أيام عمل من تاريخ هذه الاتفاقية أو أي وقت آخر يحدده البنك وفق تقديره الخاص،

٧.٣-٧ تنفيذ أو إنجاز أي مستندات ضمان أخرى.

٧.٤ يجب على العميل أن يقوم بتنفيذ مستندات ضمان أخرى لصالح البنك عندما يطلب منه البنك ذلك، لإستبدال أي من مستندات الضمان القائمة أو تقديم أي مستندات ضمان أخرى لها نفس قيمة المستندات القائمة، ويجب أن تكون هذه المستندات على نفقة العميل وأن تحتوي على الشروط والأحكام التي قد يطلبها البنك بشكل معقول.

٧.٥ يجب على العميل، وفقاً لطلب البنك وعلى نفقته الخاصة ، أن يودع لدى البنك مستند (مستندات) ملكية كل الممتلكات غير المنقولة أو جزء منها المالى العميل والتي تساوي نفس قيمة الضمان القائم لأي مدة لدى البنك.

٨. انتهاء

يجب أن تنتهي المشاركة في تاريخ إنتهاء المشاركة، ودون المساس بحقوق البنك والتعويضات بموجب مستندات المعاملة والقانون، عندما يشتري العميل كل وحدات المشاركة التابعة للبنك والخاضعة لتسوية جميع المبالغ المستحقة، فإنه يجب على البنك أن يتخلى عن جميع الضمانات الممنوحة له من قبل العميل ، عندما يكون البنك هو الطرف المسجل ، ويقوم البنك وقتها بتحويل تسجيل سند ملكية الأصول إلى العميل وعلى نفقة العميل الخاصة.

٩. الإقرارات والضمانات

٩.١-٩ يؤكد العميل ويقر بالآتي:

٩.١-٩ العميل هو مقيم عُمانى بالغ راشد وعاقل (ينطبق على العميل الفرد فقط)
٩.٢-٩ التزامات العميل الواردة في مستندات المعاملة ومستندات المشروع قانونية وصالحة وملزمة وقابلة للتنفيذ.

٩.٣-٩ دخول العميل في مستندات المعاملة وأدائه لها، لا يتعارض ولن يتعارض مع: (أ) أي قانون ولائحة، و (ب) أي اتفاقية أو سند ملزم للعميل أو أصول العميل.

٩.٤-٩ يتمتع العميل بصلاحيته للدخول في مستندات المعاملة وأدائها والمعاملات التي يتوقعونها.

٩.٥-٩ لا تستمر أي حالة من حالات التقصير أو عدم الوفاء بالالتزامات أو من المتوقع بشكل معقول أن تنتج من مستندات المعاملة ولا يكون هناك حدث أو ظرف آخر هام يكون له تأثير عكسي مادي.

٩.٦-٩ لا يتم البدء في أي تقاضي أو تحكيم أو إجراءات إدارية إذا تم تحديدها بشكل عكسي ، ومن المتوقع أن يكون لها تأثير عكسي مادي (على حد علم ومعرفة العميل)، أو تكون مهددة للعميل.

٩.٧-٩ العميل ليس مفلساً ولم يبرأ أذمته ولم يرتكب أي فعل من الأفعال التي تؤدي إلى الإفلاس ولم يتم تقديم أي عريضة إفلاس ضد.

٩.٨ كل المعلومات المقدمة صحيحة ومكتملة ودقيقة في جميع النواحي المادية في التاريخ الذي قدمت فيه ، والعميل ليس على علم بأي حقائق أو ظروف مادية لم يتم الكشف عنها إلى البنك والتي كانت ستؤثر في قرار البنك بخصوص دخوله في مستندات المعاملة.

٩.٩ يجب أن تكون التزامات الدفع الخاصة بالعميل بموجب مستندات المعاملات بالإضافة إلى التزامات العميل الأخرى للبنك والمستقلة عنها، يجب أن تكون على الأقل متساوية مع مطالبات جميع دائني العميل الآخرين غير المضمونين ، باستثناء الالتزامات الإجبارية المفضلة من قبل القانون المعمول به.

٩.١٠-٩ يشكل الضمان الممنوح بواسطة كل مستند ضمان فائدة ضمانية ذات أولوية أولى ولا تخضع تلك الأصول لأي ضمان سابق أو متساوي، و
٩.١١-٩ بخلاف الرهن القانوني، تكون الأصول خالية من أي ضمان.

5.2.4 the application of an early settlement fee as set out in item of Schedule 3.

If the Bank agrees to accept the additional Musharaka Unit(s) Payment, the Bank will sell the corresponding Bank's Musharaka Units to the Customer in consideration of the amount of the corresponding Musharaka Unit(s) Payment and accordingly, the schedule of payment setting out the Musharaka Unit(s) Payment in the Purchase Undertaking (the Schedule of Payment) shall be adjusted and amended by the Bank. For the avoidance of doubt, the amended Schedule of Payment shall replace any existing Schedule of Payment at the time and it shall be final and binding on the Parties until the next adjustment, if any.

5.3 Should the Customer exercises its right to make Additional Musharaka Unit(s) Payment, the Customer is still obliged to make a Musharaka Unit(s) Payment on each Musharaka Unit Payment Date.

5.4 By the Bank accepting the Additional Musharaka Unit(s) Payment from the Customer, each acceptance by the Bank will be construed as an agreement of a sale contract between the Parties for the purchase of the Bank's Musharaka Units.

6. Takaful (Insurance)

The Customer, in its capacity as the Service Agent, shall be responsible to procure and maintain Takaful in respect of the Asset from a Takaful company approved by the Bank in accordance with the Service Agency Agreement.

7. Transaction Documents

7.1 As security for the Customer's payment obligation under the Transaction Documents, the Parties agree that:

7.1.1 where the Registered Party is the Customer, the Customer shall register the Legal Mortgage at the registration authority within 7 Business Days from the date of registration of the title deed of the Asset in the name of the Customer, or such further time determined by the Bank in its sole discretion; or

7.1.2 where the Registered Party is the Bank, the Customer shall assist in completing the registration of the Asset in the name of the Bank at the registration authority within 7 Business Days from the date of this Agreement or such further time determined by the Bank in its sole discretion; and

7.1.3 execute or perfect any other Security Documents.

7.2 The Customer shall and when required by the Bank, execute in favour of the Bank such other Security Documents to substitute any existing Security or to provide any further Security which is of the same value as the existing Security, such Security shall be at the cost of the Customer and to contain terms and conditions as the Bank may reasonably require.

7.3 The Customer shall when required by the Bank and at the cost of the Customer deposit with the Bank the document(s) of title of any or all immovable properties vested in the Customer which is of the same value as the existing Security for any tenure.

8. Expiry

The Musharaka shall expire on the Musharaka End Date and without prejudice to the Bank's rights and remedies under the Transaction Documents and at law, upon the purchase of all the Bank's Musharaka Units by the Customer and subject to the settlement of all Outstanding Amounts, the Bank shall release and discharge all Security granted to it by the Customer and where the Bank is the Registered Party, transfer the registration of the title deed of the Asset to the Customer at the Customer's expense.

9. Representations and Warranties

9.1 The Customer represents and warrants the following:

9.1.1 the Customer is an Omani resident and is of full age and sound mind (only applicable to individual Customer);

9.1.2 the obligations of the Customer in the Transaction Documents are legal, valid, binding and enforceable;

9.1.3 the entry into and performance by the Customer of the Transaction Documents do not and will not conflict with: (a) any law or regulation applicable to the Customer; and (b) any agreement or instrument binding upon the Customer or the Customer's assets;

9.1.4 the Customer has the power to enter into and perform the Transaction Documents and the transactions contemplated by them;

9.1.5 no Event of Default is continuing or might reasonably be expected to result from the Transaction Documents and no other event or circumstance is outstanding which might have a Material Adverse Effect;

9.1.6 no litigation, arbitration or administrative proceedings which, if adversely determined, might reasonably be expected to have a Material Adverse Effect have (to the best of the Customer knowledge and belief) been started or threatened against the Customer;

9.1.7 the Customer is not an undischarged bankrupt and has not committed any act of bankruptcy and no bankruptcy petition has been presented against the Customer;

9.1.8 all information provided is true, complete and accurate in all material respects at the date they were provided and the Customer is not aware of any material facts or circumstances that have not been disclosed to the Bank which would have affected the Bank's decision to enter into the Transaction Documents;

9.1.9 the Customer's payment obligations under the Transaction Documents shall be in addition to and independent from all other obligations of the Customer to the Bank and shall rank at least pari passu with the claims of all the Customer's other unsecured creditors, except for obligations mandatorily preferred by applicable law;

9.1.10 the Security conferred by each Security Document constitutes a first priority security interest and those assets are not subject to any prior or pari passu Security; and
9.1.11 other than the Legal Mortgage, the Asset is free from any Security.

٢,٩ يؤكّد العميل ويفر بالإقرارات والضمانات الإضافية الواردة في الجدول (٥)، عندما يكون العميل عبارة عن كيان قانوني.

٣-٩ الإقرارات والضمانات في البند (٩) (بما في ذلك تلك الواردة في الجدول (٥)) والتي تم تقديمها في تاريخ هذه الاتفاقية وتظل سارية وصحيحة في جميع الجوانب طوال مدة المشاركة.

١٠. التعهدات

- ١٠.١ يتعهد العميل بالتالي:
 - ١٠.١.١ يجب أن يقوم العميل بإخطار البنك فوراً عن أي حالة تقصير (والخطوات المتبعة، إن وُجدت، والواجب اتخاذها لعلاج ذلك التقصير).
 - ١٠.١.٢ يجب على العميل التقيد بجميع القوانين المعمول بها في كافة الجوانب.
 - ١٠.١.٣ يجب على العميل أن لا ينشأ أو يسمح بأي ضمان على الأصول دون حصوله على موافقة مكتوبة مسبقة من البنك.
 - ١٠.١.٤ يجب على العميل أن لا يتصرف أو ينقل أو يأجر الأصول أو يتصرف في الأصول بطريقة أخرى أو يتوقف عن ممارسة السيطرة والرقابة عليها سواء كان ذلك من خلال معاملة واحدة أو عدد من المعاملات، و
 - ١٠.١.٥ يجب على العميل سداد جميع الرسوم المتعلقة بتسجيل الأصول وأي مصاريف أخرى مرتبطة بالتسجيل.
- ١٠.٢ يقوم العميل بمزيد من التعهدات الواردة في الجدول (٦)، عندما يكون العميل كياناً قانونياً.

١١. حالات التقصير

- ١١-١ تكون حالة التقصير قد حدثت إذا:
 - ١١-١-١ فشل العميل في سداد أي مبلغ مستحق بموجب مستندات المعاملة في تاريخ الاستحقاق إلا إذا كان فشله في السداد بسبب خطأ إداري أو فني وتم السداد خلال خمسة (٥) أيام عمل من تاريخ استحقاقه.
 - ١١-١-٢ ارتكب العميل أي خرق بموجب مستندات المعاملة (بخلاف تلك المشار إليها في البند ١١.١) وكان هذا الخرق (حسب رأي البنك، قابلاً للمعالجة) ولم تتم معالجته خلال عشرة (١٠) أيام عمل بعد الإخطار من البنك.
 - ١١-١-٣ أي إقرار أو ضمان غير صحيح عند تقديمه أو اعتباره مكرراً.
 - ١١-١-٤ أي مديونية على العميل لم يتم سدادها عند استحقاقها أو تم الاعلان عنها بأنها أصبحت مستحقة وواجبة الدفع قبل تاريخ الاستحقاق المحدد لها.
 - ١١-١-٥ ارتكب العميل فعلاً يؤدي إلى إفلاسه أو تم اتخاذ أي خطوة تؤدي إلى إفلاس العميل.
 - ١١-١-٦ فشل العميل في تقديم أي ضمانات إضافية أو بديلة أو فشل في تنفيذ وتسجيل و/أو إنجاز أي من مستندات الضمانات تلك المطلوبة من البنك.
 - ١١-١-٧ أي ضمان لا يكون له الأثر والأولوية أو يتوقف عن ذلك، فإنه يتم التعبير عنه بموجب مستندات الضمان.
 - ١١-١-٨ يصبح من غير القانوني قيام العميل بأداء التزاماته بموجب مستندات المعاملة.
 - ١١-١-٩ أي واقعة أو حدث قد يكون لها تأثير عكسي مادي.
 - ١١-١-١٠ أي حدث يسببه العميل والذي قد يؤثر على الأصول مما يجعل الاستمرار في المشاركة مضرًا بموقف البنك، و
 - ١١-١-١١ فشل العميل في تسجيل الرهن القانوني وفقاً للبند ٧-١-١، إن وُجد
- ١١-٢ عندما يكون العميل كيان قانوني، فإنه يجب تطبيق حالة التقصير الإضافية في الجدول (٧).
- ١٢-١ عند وقوع حالة تقصير، وحدث غير قانوني وحادث لخسارة كاملة، يجب أن يقوم البنك بإصدار إخطار إنهاء للعميل، ويحق للبنك أن:
 - ١٢-١-١ يعلن عن كل المبالغ المستحقة بأنها مستحقة وواجبة الدفع عند طلبها من قبل البنك، وعندها تكون المبالغ المستحقة مستحقة وواجبة الدفع من قبل العميل إلى البنك.
 - ١٢-١-٢ يجب إلغاء المساهمة الإجمالية التابعة للبنك غير المستغلة فوراً وخفضها إلى الصفر.
 - ١٢-١-٣ إنهاء هذه الاتفاقية ومباشرة التعهد بالشراء، إن وُجد.
 - ١٢-١-٤ إنهاء اتفاقية الإجارة واتفاقية وكالة الخدمات.
 - ١٢-١-٥ إذا كان البنك هو الطرف المسجل وخاضع للقوانين المعمول بها، فإنه يجوز للبنك حيازة الأصول.
 - ١٢-١-٦ المقاصة وتطبيق جميع الأموال في أي حساب لدى البنك من المبالغ المستحقة و/أو
 - ١٢-١-٧ اتخاذ كافة الخطوات الضرورية لتنفيذ الضمان و/أو ممارسة حقوقه ومعالجاته وصلحياته أو تقديرته بموجب مستندات الضمان.

١٢. التعويض

يقوم العميل ببناءً على طلب البنك بتعويض البنك إلى أقصى حد يسمح به القانون وحمايته من جميع المطالبات أو بعضها والطلبات والخسائر والغرامات والإجراءات والدعاوى والأضرار والالتزامات أيًا كانت طبيعتها (ويشار إلى أي مما تقدم على أنه مطالبات) ناشئة عن أي فشل للعميل في الأداء أو التقيد بأي من التزاماته بموجب مستندات المعاملة أو نتيجة لأي إجراء أو إغفال من جانب العميل، بخلاف ما هو ناتج عن سوء تصرف متعمد أو إهمال جسيم من قبل البنك.

١٣. الدفعات

إذا وافق استحقاق أي دفعة في يوم ليس يوم عمل، ستصبح هذه الدفعة مستحقة الدفع في يوم العمل التالي الذي يليه، أو، إذا كان يوم العمل يقع في الشهر التالي، فإن الاستحقاق يكون في يوم العمل السابق.

- 1.1 Where the Customer is a legal entity, it further represents and warrants the additional representations and warranties set out in Schedule 5.
- 1.2 The representations and warranties in this clause 9 (including those set out in Schedule 5) are made on the date of this Agreement and will continue to be true and correct in all respects throughout the Musharaka Tenure.

10. Undertakings

- 10.1 The Customer undertakes the following:
 - 10.1.1 the Customer shall promptly notify the Bank of any Event of Default (and the steps, if any, being taken to remedy it);
 - 10.1.2 the Customer shall comply in all respects with all applicable laws;
 - 10.1.3 the Customer shall not create or permit to subsist any Security over the Asset without the prior written consent of the Bank;
 - 10.1.4 the Customer shall not dispose, transfer, lease or otherwise dispose of the Asset or cease to exercise control over the Asset, whether by a single or a number of transactions; and
 - 10.1.5 the Customer shall pay all fees in respect of registration of the Asset and any other registration related expenses.
- 10.2 Where the Customer is a legal entity, it undertakes the additional undertakings set out in Schedule 6.

11. Events of Default

- 11.1 An Event of Default shall have occurred if:
 - 11.1.1 the Customer fails to pay any sum due under any Transaction Document on the due date unless its failure to pay is caused by administrative or technical error and the payment is made within 5 Business Days of its due date;
 - 11.1.2 the Customer commits any breach under the Transaction Documents (other than those referred to in clause 11.1.1) and such breach (if, in the Bank's opinion, capable of remedy) is not remedied within 10 Business Days after notice from the Bank;
 - 11.1.3 any representation or statement is incorrect when made or deemed to be repeated;
 - 11.1.4 any Indebtedness of the Customer is not paid when due or is declared to be due and payable prior to its specified maturity;
 - 11.1.5 an act of bankruptcy is committed by the Customer or any step is taken for the bankruptcy of the Customer;
 - 11.1.6 the Customer fails to provide any additional or replacement Security or to execute, register and/or perfect any such Security Documents requested by the Bank;
 - 11.1.7 any Security does not or ceases to have the effect and priority it is expressed to have under the Security Documents;
 - 11.1.8 it becomes unlawful for the Customer to perform its obligations under the Transaction Documents;
 - 11.1.9 any occurrence or event which may have a Material Adverse Effect;
 - 11.1.10 any event caused by the Customer which might affect the Asset and render the continuation of the Musharaka detrimental to the position of the Bank; or
 - 11.1.11 if applicable, the failure by the Customer to register the Legal Mortgage in accordance with Clause 7.1.1.
 - 11.1.12 Where the Customer is a legal entity, the additional Event of Default in Schedule 7 shall apply.
- 11.2 Upon the occurrence of an Event of Default, an Illegality Event and a Total Loss Incident, the Bank shall issue a Termination Notice to the Customer and the Bank shall be entitled to:
 - 11.2.1 declare all Outstanding Amounts to be due and payable on demand by the Bank whereupon the Outstanding Amount shall be due and payable by the Customer to the Bank;
 - 11.2.2 the unutilised Bank's Total Contribution shall immediately be cancelled and reduced to zero;
 - 11.2.3 terminate this Agreement and exercise the Purchase Undertaking, if applicable;
 - 11.2.4 terminate the Ijara Agreement and the Service Agency Agreement;
 - 11.2.5 if the Bank is the Registered Party and subject to applicable laws, the Bank may take possession of the Asset;
 - 11.2.6 set-off and apply all monies on any account with the Bank of the Outstanding Amounts; and/or
 - 11.2.7 take all steps necessary to enforce the Security and/or exercise its rights, remedies, powers or discretions under the Security Documents.

12. Indemnification

The Customer shall on demand by the Bank indemnify the Bank to the fullest extent permitted by law and hold it harmless against any and all claims, demands, losses, penalties, actions, suits, damages and liabilities of whatsoever nature (any of the foregoing being referred to as a Claim) arising out of any failure of the Customer to perform or comply with any of its obligations under the Transaction Documents or as a result of any action or omission on the part of the Customer, other than as a result of the wilful misconduct or gross negligence of the Bank.

13. Payments

If any payment would be due on a day which is not a Business Day, it shall be due on the next succeeding Business Day or, if that Business Day falls in the following month, the preceding Business Day.

14.1 Notwithstanding any provision of the Transaction Documents or other contract signed by the Customer, the Bank has the right at any time and without notifying the Customer to consolidate all the accounts held by the Customer with the Bank or any of its branches in one account and to set off any amounts standing to the credit of these accounts or any of them against any amount owed to the Bank by the Customer under the Transaction Documents and may do so notwithstanding that the balances on such accounts and the liabilities may not be expressed in the same currency and the Bank is authorised to effect any conversions at its own rate of exchange.

14.2 The Bank shall not be obliged to exercise any of its rights under this clause 14 which shall be without prejudice and in addition to any right of set off, combination of accounts, lien or other right to which it is at any time otherwise entitled (whether by operation of law, contract or otherwise).

15. Event of Late Payment

In the event of any delay in the payment due by the Customer under this Agreement, the Customer shall pay to the Bank a charity amount for late payment based on the calculation set out in item 4 of Schedule 3, to be donated (after deduction of all actual costs of the Bank in enforcing or collecting payment hereunder other than any opportunity costs or any indirect or consequential cost, loss or liability) to a charity on the Customer's behalf.

16. Communications

16.1 Every notice or communication under this Agreement shall be in writing and may be delivered by email, post, by hand or courier, dispatched to the Customer at the address(es) specified in item 2 of Schedule 1, or to such other address as may be notified.

16.2 Every notice or communication shall be deemed to be received 4 Business Days after posting if sent by prepaid post to addresses within Oman, and if delivered by hand or courier at the time of delivery or dispatch if during normal business hours on a Business Day and otherwise at the opening of business on the next succeeding Business Day.

17. Miscellaneous

17.1 No delay or omission by the Bank in exercising any right shall impair that right or be taken to be a waiver of it; nor shall any single partial or defective exercise of such right preclude other or further exercise of right under this Agreement. The Bank's rights under this Agreement are cumulative and not exclusive of any rights provided by law and may be exercised as often as necessary.

17.2 Termination of this Agreement for any cause shall not release the Customer from its liabilities under the Transaction Documents which at the time of termination has already accrued to the Bank or which thereafter may accrue in respect of any act or omission prior to such termination.

17.3 Any waiver, consent or approval by the Bank, shall only be given in writing.

17.4 This Agreement including the Schedules represents the entire agreement between the Parties in relation to the subject matter and no amendment or modification to this Agreement will be effective or binding unless it is in writing, signed by both Parties and refers to this Agreement.

17.5 At any time, any provision of this Agreement becomes illegal, invalid or unenforceable neither the legality, validity or enforceability of the remaining provisions of this Agreement, shall in any way be affected or impaired thereby.

17.6 This Agreement may be entered into in two counterparts each of the executed counterparts shall be deemed to be an original but, taken together, they shall constitute one instrument.

18. Changes to Parties

18.1 The Bank may assign or transfer all or any of its rights and/or obligations under this Agreement.

18.2 The Customer may not assign, transfer, novate or dispose of, its rights and/or obligations under this Agreement.

18.3 If Bank exercises such right, it shall:

- Notify the Customer of the same within 30 days thereafter;
- Inform the Customer that it remains obligated on unpaid amount;
- Provide the Customer with information as to where to make payment; and
- Provide the Customer with the assignee's or transferee's contact information."

19. Compliance with Rules of Shari'a

19.1 The Customer agrees that this Agreement and the transactions contemplated by it are compliant with Shari'a.

19.2 The Parties agree that payment of interest is repugnant to Shari'a and, to the extent that the laws of Oman impose whether by contract or by statute any obligation to pay interest, the Parties irrevocably and unconditionally waive and reject any entitlement to recover interest from the other.

20. Law and Jurisdiction

This Agreement shall be governed and construed according to the laws of Sultanate of Oman and the courts of the Sultanate of Oman shall have non-exclusive jurisdiction to settle any dispute herein and, in case of any contradiction, the Shari'a law, as interpreted by the Shari'a Supervisory Board of the Bank, will be applicable.

١٤-١ يخض النظر عن أي حكم من أحكام مستندات المعاملة أو أي عقد آخر تم التوقيع عليه من قبل العميل ، فإنه يحق للبنك في أي وقت وبدون إخطار العميل دمج جميع الحسابات التي في حيازة العميل وأن يقوم بمقاصة أي مبالغ مستحقة لصالح هذه الحسابات أو أي منها مقابل أي مبلغ مستحق للبنك من قبل العميل بموجب مستندات المعاملة ويمكن أن يقوم بذلك على الرغم من أن أرصدة هذه الحسابات قد لا تكون بنفس العملة وأن البنك مفوض بتنفيذ أي عمليات تحويل بسعر الصرف الخاص به.

١٤-٢ يجب أن لا يكون البنك ملزماً بممارسة أي من حقوقه المقررة بموجب البند (١٤) والتي ستكون دون إخلال وبالإضافة إلى أي حق من حقوق المقاصة ، ودمج الحسابات ، أو امتياز أو حق آخر يكون في أي وقت مخول له بشكل آخر (سواء بحكم القانون أو عقد أو غير ذلك).

١٥. حالة التأخر في الدفع

في حالة أي تأخر في السداد من قبل العميل لأي مبالغ مستحقة بموجب هذه الاتفاقية في تاريخ استحقاقها، عندئذ يجب على العميل أن يسدد إلى البنك مبلغ تبرع عن السداد المتأخر بناءً على الحسابات الموضحة في المادة (٤) من الجدول (٣) ويقوم البنك بمنح هذا المبلغ إلى أي جهة خيرية نيابةً عن العميل (بعد استقطاع جميع التكاليف الفعلية التي تحملها البنك في سبيل إنفاذ أو تحصيل الدفعات المستحقة وواجبة السداد بموجب هذه الاتفاقية بخلاف أي تكاليف فرض بديلة أو أي تكاليف غير مباشرة أو تبعية أو خسائر أو التزامات)

١٦. المراسلات

١٦-١ يجب أن يكون كل إخطار أو مراسلة بموجب هذه الاتفاقية كتابةً ويجوز توصيلها عن طريق البريد الإلكتروني أو بالبريد العادي ، أو باليد أو بواسطة البريد السريع، أو إرساله إلى عنوان (عناوين) العميل المحددة في المادة (٢) من الجدول (١) أو إلى أي عنوان آخر يتم الإبلاغ به.

١٦-٢ يعتبر كل إخطار أو مراسلة قد تم استلامها بعد (٤) أيام عمل من إرسالها إذا كان قد تم إرساله بالبريد المدفوع مسبقاً إلى عناوين في سلطنة عُمان ، وإذا تم تسليمه باليد أو البريد السريع في وقت التسليم أو الإرسال خلال ساعات العمل الرسمية في يوم العمل وبخلاف ذلك عند مباشرة العمل في يوم العمل التالي.

١٧. أحكام متفرقة

١٧-١ يجب أن لا يعتبر أي تأخير أو إغفال من جانب البنك في ممارسة أي حق ، أنه ينتقص من هذا الحق أو يعتبر تنازل عنه ، ولا يجب أن تعتبر أي ممارسة جزئية أو معيبة لهذا الحق أن تمنع أي ممارسة أخرى أو لاحقة لهذا الحق بموجب هذه الاتفاقية. وإن حقوق البنك بموجب هذه الاتفاقية تراكمية وليست حصرية لأي حقوق ينص عليها القانون ويجوز ممارستها كلما كان ذلك ضرورياً.

١٧-٢ يجب أن لا يؤدي إنهاء هذه الاتفاقية لأي سبب من إعفاء العميل من التزاماته بموجب مستندات المعاملة والتي كانت مستحقة بالفعل للبنك في وقت الإنهاء والتي قد تتحقق فيما يتعلق بأي إجراء أو إغفال قبل هذا الإنهاء.

١٧-٣ يجب تقديم أي تنازل أو اعتماد أو موافقة من قبل البنك كتابةً فقط. ١٧-٤ تمثل هذه الاتفاقية بما فيها من جداول ، الاتفاقية الكاملة بين الطرفين فيما يتعلق بموضوع الاتفاقية ولن يكون هناك تعديل أو تغيير على هذه الاتفاقية نافذاً أو ملزماً ما لم يكون كتابةً وموقع عليه من قبل الطرفين ويشير إلى هذه الاتفاقية.

١٧-٥ في أي وقت ، يصبح فيه أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية غير قانوني أو باطلاً أو غير قابل للتطبيق ، فإنه لا تتأثر أو تضعف بأي حال من الأحوال قانونية أو صلاحية أو قابلية تنفيذ الأحكام المتبقية من هذه الاتفاقية.

١٧-٦ يجوز إبرام هذه الاتفاقية في نسختين وكل نسخة منفذة يجب أن تعتبر نسخة أصلية وعند جمعهما معاً يشكلان سنداً واحداً.

١٨. التغييرات التي تطرأ على الطرفين

١٨-١ يجوز للبنك التنازل أو نقل كل أو أي من حقوقه أو التزاماته بموجب هذه الاتفاقية. ١٨-٢ يجوز للعميل التنازل أو نقل أو استبدال أو التصرف في حقوقه أو التزاماته بموجب هذه الاتفاقية.

١٨-٣ إذا مارس البنك هذا الحق، يجب عليه:

- إخطار العميل بذلك في غضون ٣٠ يوماً من تاريخ ذلك؛
- إبلاغ العميل بأنه لا يزال ملزماً بالمبلغ الغير مدفوع؛
- توفير معلومات للعميل حول مكان سداد المبلغ؛ و
- توفير معلومات الاتصال للوكيل أو المنتقل

١٩. التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

١٩-١ يوافق العميل على أن هذه الاتفاقية والمعاملات التي نصت عليها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

١٩-٢ اتفق الطرفان على أن دفع الفائدة أمر مخالف للشريعة الإسلامية ، وإلى ذلك الحد الذي تفرض فيه قوانين سلطنة عُمان ، سواء بموجب عقد أو بموجب القانون لأي التزام لدفع الفوائد، ويرفض البنك والعميل بشكل لا رجعة فيه ودون أي شروط أي استحقاق لاسترداد الفوائد من الآخر.

٢٠. القانون والاختصاص القضائي

تخضع هذه الاتفاقية وتُفسر وفقاً لقوانين سلطنة عُمان ولمحاكم سلطنة عُمان سلطة قضائية غير حصرية لتسوية أي نزاع بموجب هذه الاتفاقية وفي حالة وجود أي تعارض فإنه يتم العمل بقوانين الشريعة الإسلامية حسب تفسير هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

Schedule 1**الجدول ١****General Information****معلومات عامة**

1. Date of this Agreement: ١. تاريخ هذه الاتفاقية:
2. Customer Information
- Full Name (Individual): الاسم الكامل:
- Civil ID/ Passport Number (Individual): رقم البطاقة الشخصية/ رقم جواز السفر:
- Address: العنوان:

Schedule 2**الجدول ٢****The Asset****الأصول****Description of Asset****تفاصيل الأصول**

1. Plot No. ١. القطعة رقم
2. Location ٢. الموقع
3. Total Land Area ٣. مساحة الأرض الاجمالية
4. Category of Land ٤. نوع الارض
5. Kurooki No. ٥. رقم الكروكي
6. Apartment No/ Floor ٦. رقم الشقة/ الطابق
7. Description of Asset ٧. تفاصيل الأصول
-
8. Registered Party in the Mulkiyya ٨. الطرف المسجل في الملكية

Transaction Details

تفاصيل المعاملة

1. Musharaka Tenure	(Months)	(شهور)	١. مدة المشاركة
2. Total Contribution OMR			٢. المساهمة الإجمالية ر.ع.
(i) Customer's Total Contribution (OMR)	(ر.ع.)	(i) مساهمة العميل الإجمالية (ر.ع.)
Land Value: (OMR)	(ر.ع.)	قيمة الأرض
(ii) Bank's Total Contribution (OMR)	(ر.ع.)	(ii) مساهمة البنك الإجمالية (ر.ع.)
3. Transaction Documents			٣. مستندات المعاملة
(i) This Agreement		(i) هذه الاتفاقية	
(ii) The Ijara Agreement		(ii) اتفاقية الإجارة	
(iii) The Service Agency Agreement		(iii) إتفاقية وكالة الخدمات	
(iv) The Purchase Undertaking		(iv) التعهد بالشراء	
(v) The Asset Sale and Purchase Agreement (If applicable)		(v) إتفاقية بيع وشراء الأصول (إن وجدت)	
(vi) Master Facility Agreement		(vi) إتفاقية التسهيلات الرئيسية	
(vii) letter of purchase to Islamic Bank (if applicable)		(vii) خطاب الشراء للبنك الإسلامي (إن وجد)	
(vii)(viii)	
(viii)(ix)	
(ix)(ix)	
4. Charity for Late Payment	0.5% per annum on the amount due to the Bank, calculated with respect to the period of such delay.	٠,٥% سنوياً على المبلغ المستحق للبنك . يتم حسابه فيما يتعلق بفترة هذا التأخير	٤. التبرع عند التأخر في السداد
5. Early Settlement Fee	1% on the amount of the Additional Musharaka Unit(s) Payment	١% على مبلغ دفعة وحدة (وحدات) المشاركة الإضافية	٥. رسوم التسوية المبكرة

Conditions Precedent

الشروط المسبقة

(as applicable)

(حسب الاقتضاء)

1. A certified copy of the Customer's Civil ID/Passport. ١. نسخة معتمدة من بطاقة العميل الشخصية أو جواز سفره.
2. Certified copies of the original salary slips and salary assignment letter. ٢. نسخة معتمدة من قسائم الرواتب الأصلية للعميل وخطاب تحويل الراتب.
3. A certified copy of the Customer's constitutional documents. ٣. نسخة معتمدة من مستندات العميل التأسيسية.
4. The Customer's bank account statement for the last 12 months (or if the Customer has not been in existence for that period, the Customer's bank account statements for the amount of time that they have been in existence). ٤. كشف الحساب البنكي للعميل عن آخر (١٢) شهراً (أو إذا كان العميل غير متواجد في تلك الفترة ، أو كشوف الحسابات البنكية للعميل عن الفترة الزمنية التي كان متواجداً فيها).
5. The Customer's latest original audited financial statements (provided that the Customer has been incorporated for a period of 12 months or more). ٥. آخر البيانات المالية الأصلية المراجعة للعميل (بشرط أن يكون قد تم إدراج العميل لمدة (١٢) شهراً أو يزيد).
6. Evidence of Takaful/insurance acceptable to the Bank in accordance with the Customer's obligations under this Agreement (where applicable). ٦. دليل على التكافل/ التأمين المقبول للبنك وفقاً للالتزامات العميل بموجب هذه الاتفاقية (حيثما أمكن ذلك).
7. A copy of any other Authorisation or other document, opinion or assurance which the Bank considers to be necessary or desirable in connection with the entry into and performance of the Customer and the transactions contemplated by this Agreement; ٧. نسخة من أي تفويض آخر أو مستند أو رأي أو ضمان آخر يعتبره البنك ضرورياً أو مرغوباً فيه فيما يتعلق بدخول العميل و أدائه والمعاملات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.
8. A certified copy of the Asset Sale and Purchase Agreement. ٨. نسخة معتمدة من اتفاقية بيع وشراء الأصول.
9. A certified copy of the title deeds relating to the Asset. ٩. نسخة معتمدة من سندات الملكية المتعلقة بالأصول.
10. A certified copy of the title deed, deeds, krooki, Mulkiya or Mulkiyas in respect of the Asset and/or the assets over which the Legal Mortgage creates first priority rights. ١٠. نسخة معتمدة من سندات الملكية أو السندات أو الكروكي (الرسم المساحي) ، الملكية أو الملكيات فيما يتعلق بالأصول و أو أصول يُنشأ عليها الرهن القانوني حقوقاً ذات أولوية أولى.
11. A valuation (in form and substance satisfactory to the Bank) in relation to the Asset (to be carried out at the expense of the Customer) by the approved valuer. ١١. تقييم (بالشكل والمضمون الذي يرضي البنك) فيما يتعلق بالأصول (يتم تنفيذه على نفقة العميل الخاصة) ومن قبل مئمن معتمد.
12. Duly executed copies of all the Transaction Documents (except Legal Mortgage). ١٢. نسخ منقذة حسب الأصول لكافة مستندات المعاملة (باستثناء الرهن القانوني).
13. Evidence that all the fees, costs and expenses then due from the Customer (including any legal fees and translation costs) have been paid or will be paid by the date on which the Bank's Contribution is to be made. ١٣. دليل على أن جميع الرسوم والتكاليف والنفقات المستحقة على العميل (بما في ذلك أي رسوم قانونية وتكاليف معاملة) قد تم دفعها أو سيتم دفعها في التاريخ الذي يتعين فيه تقديم مساهمة البنك.
14. The Account has been duly opened by the Customer with the Bank. ١٤. لقد قام العميل بفتح الحساب لدى البنك حسب الأصول.

Disclaimer

Please note that the Condition Precedent documents are not limited to the above documents as the Bank may from time to time request further documents. The Customer shall provide the Bank with any additional documents that they request.

تنويه

يرجى ملاحظة أن مستندات الشروط المسبقة لا تقتصر على المستندات المذكورة أعلاه إذ من الممكن أن يطلب البنك من وقت لآخر المزيد من المستندات. ويجب على العميل ان يقدم للبنك أي مستندات إضافية يطلبها.

Signed for and on behalf of the Bank by:

وقع نيابة عن البنك:

Name:

الاسم:

Designation:

الوظيفة:

Signed by the Customer:

توقيع العميل:

Name:

الاسم:

Ijara Agreement (this **Agreement**) is entered into on the date set out in Schedule 1 between:

- (1) **Ahli Islamic, Ahli Bank S.A.O.G.** a joint stock company, incorporated under the laws of Oman with company registration number 1558560, having its address at P.O. Box 545, Mina Al Fahal, Postal Code 116, Muscat, the Sultanate of Oman (**the Bank or the Lessor**); and
- (2) The individual or legal entity set out in Schedule 1 (**the Customer or the Lessee**), (individually, **the Party** and collectively, **the Parties**).

Introduction

- (A) Pursuant to the Musharaka Agreement (as defined in clause 1 below), the Parties have entered into a Musharaka arrangement for the purpose of having a joint ownership of the Asset in accordance with their respective Total Contribution.
- (B) The Parties agree that the Bank will lease the share of its ownership in the Asset to the Customer subject to this Agreement.

Agreed terms

1. Definitions

In this Agreement, unless specifically defined, capitalised terms shall have the same meanings given to them in the Musharaka Agreement.

Asset means the leased asset, the details of which are set out in Schedule 2.

Ijara Rental Payment means the initial amount to be paid and is the profit amounts to be paid by the Lessee to the Lessor for each Ijara Period as set out in Schedule 2 and which shall be revised from time to time.

Ijara Payment Date means each "due date" specified in Schedule 2.

Ijara Period means:

- (a) for the first Ijara Period, the period beginning on the Musharaka Commencement Date and ending on the first Ijara Payment Date; and
- (b) subsequently, each period beginning on the expiry of the previous Ijara Period and ending on the next Ijara Payment Date.

Ijara Tenure means the term of this lease as set out in item 3 of Schedule 1.

Major Maintenance and Structural Repair means other types of maintenance which is not related to the Ordinary Maintenance and Repair.

Musharaka Agreement means the diminishing musharaka agreement entered into by the Parties on or around the date of this Agreement.

Ordinary Maintenance and Repair means all repairs, replacements, maintenance and upkeep works required for the general usage of the Asset and to keep, repair, maintain and preserve the Asset in good order and condition.

Rental Rate means the initial rate to be applied in respect of an Ijara Rental Payment as set out in item 4 of Schedule 1.

Revised Rate means the Rental Rate that is revised from time to time in accordance with Clause 2.3, provided always that such revised rate shall not exceed the maximum ceiling stipulated by Central Bank of Oman for individual customers or the maximum ceiling stipulated in Schedule 1 for corporate entities.

2. Ijara Arrangement

Subject to this Agreement, the Lessor shall lease and the Lessee shall take on the lease of the Lessor's share of ownership in the Asset which is stated in the Musharaka Agreement.

3. Ijara Tenure and Ijara Rental Payment

- 3.1 The Lessor leases and the Lessee takes on the lease from the Lessor for the Ijara Tenure unless terminated earlier in accordance with this Agreement.
- 3.2 The Ijara Rental Payment shall be made by the Lessee to the Lessor on each Ijara Payment Date into the Account.
- 3.3 The Ijara Rental Payment may be revised by the Lessor at the expiry of each Ijara Period from time to time by sending text messages (SMS) or letters, in the form set out in Schedule 4, to the Lessee notifying the Lessee of the new applicable Revised Rate
- 3.4 The Lessee may notify its objection to the Revised Rate within 2 months of such notification otherwise the Ijara Rental Payment applying the Revised Rate I will be considered to have been deemed accepted by the Lessee. If the Lessee objects to a Revised Rate in writing to the Lessor, the Lessor shall be entitled to exercise its rights in accordance with the Purchase Undertaking where the Customer will be obliged to purchase the entire Bank's Share of the Asset.

4. Event of Late Payment

In the event of any delay in the payment by the Lessee of any amount when due under this Agreement, the Lessee shall pay to the Lessor a charity amount at the rate stated in item 5 of Schedule 1, to be donated (after deduction of all actual costs of the Lessor in enforcing or collecting payment hereunder, except for other than any opportunity costs or any indirect or consequential cost, loss or liability) to a charity on the Lessee's behalf by the Lessor.

لقد تم إبرام اتفاقية إجارة (هذه الاتفاقية) في التاريخ المبين في الجدول (1) بين كل من:

(1) **الأهلي الإسلامي، البنك الأهلي ش م ع ع.** شركة مساهمة تأسست بموجب قوانين سلطنة عُمان بالسجل التجاري رقم 1558560، وعنوانها ص. ب. 545 ميناء الفحل، رمز بريدي 116، مسقط، سلطنة عمان (البنك أو المؤجر)؛ و

(2) الفرد أو الكيان القانوني الموضح في الجدول (1) (**العميل أو المستأجر**) (يشار لكل منهما منفردين **الطرف** ومجتمعين **الطرفين**)

المقدمة

(أ) وفقاً لاتفاقية المشاركة (كما هي محددة في البند (1) أدناه)، أبرم الطرفان اتفاقية المشاركة بغرض حصولهما على ملكية مشتركة للأصول وفقاً إلى إجمالي مساهمة كل منهما.

(ب) اتفق الطرفان أن يؤجر البنك حصته في ملكية الأصل إلى العميل وفقاً لهذه الاتفاقية.

المصطلحات المتفق عليها

1 التعريفات

في هذه الاتفاقية، ما لم يتم تعريفها بشكل محدد، فإن المصطلحات المكتوبة بخط عريض يجب أن يكون لها نفس المعاني المعطاة لها في اتفاقية المشاركة.

الأصول تعني الأصول المستأجرة، وتفاصيلها موضحة في الجدول (2)

دفعة الإيجار يعني المبلغ الأولي الذي يتعين دفعه وهو مبالغ الأرباح التي يجب دفعها من قبل المستأجر للمؤجر لكل فترة إجارة كما هو مبين في الجدول (2) والتي يجب مراجعتها من وقت إلى آخر.

تاريخ دفعة الإيجار يعني كل تاريخ استحقاق محدد في الجدول (2).

فترة الإجارة تعني:

(أ) فترة الإجارة الأولى هي الفترة التي تبدأ من تاريخ بدء المشاركة وتنتهي في تاريخ أول دفعة إيجار، و

(ب) بعد ذلك، كل فترة تبدأ من تاريخ انتهاء فترة الإجارة السابقة وتنتهي في تاريخ دفعة الإيجار التالية.

مدة الإجارة تعني فترة عقد الإيجار هذا كما هو مبين في المادة (3) من الجدول (1).

الصيانة الرئيسية والإصلاح الهيكلي تعني الصيانة الرئيسية والإصلاح الهيكلي لأنواع أخرى من الصيانة والتي لا تتعلق بالصيانة والإصلاح الاعتيادي.

اتفاقية المشاركة تعني اتفاقية المشاركة المتناقصة التي تم إبرامها بين الطرفين في أو حول تاريخ هذه الاتفاقية.

الصيانة والإصلاح الاعتيادي تعني جميع أعمال الإصلاح والاستبدال والصيانة والصيانة المطلوبة للاستخدام العام للأصول وللحفاظ على الأصول وإصلاحها وصيانتها والحفاظ عليها بحالة جيدة.

معدل الإيجار يعني المعدل الأولي الواجب تطبيقه فيما يتعلق بدفع إيجار الإجارة كما هو مبين في المادة (4) من الجدول (1).

المعدل المراجع يعني معدل الإيجار الذي يتم مراجعته من وقت إلى آخر وفقاً للبند (3.2)، بشرط ألا يتجاوز الحد الأقصى (السقف) المنصوص عليه من قبل البنك المركزي العماني للعملاء الأفراد أو الحد الأقصى (السقف) المنصوص عليه في الجدول (1) للشركات.

2 اتفاقية الإجارة

يقوم المؤجر بموجب هذه الاتفاقية بالتأجير وتولي المستأجر عقد إيجار حصة المؤجر في ملكيته للأصول المنصوص عليها في اتفاقية المشاركة.

3 مدة الإجارة ودفع إيجار الإجارة

3-1 يقوم المؤجر بالتأجير ويقبل المستأجر عقد الإيجار من المؤجر لمدة الإجارة ما لم يتم إنهاؤها مبكراً وفقاً لهذه الاتفاقية.

3-2 يقوم المستأجر بدفع إيجار إلى المؤجر في كل تاريخ دفع إجارة في الحساب البنكي.

3-3 يجوز للمؤجر تعديل دفعة الإيجار عند نهاية كل فترة إجارة من وقت إلى آخر من خلال إرسال رسائل نصية أو خطاب خطي بالصيغة المبينة في الجدول (4)، إلى المستأجر لإخطار المستأجر بالمعدل المراجع الجديد.

3-4 يجوز للمؤجر أن يخطر باعتراضه على المعدل المراجع خلال شهرين من تاريخ هذا الإخطار ولا سيتم اعتبار دفعة الإيجار بالمعدل المراجع مقبولاً من قبل المستأجر، وإذا اعترض المستأجر على المعدل المراجع كتابة إلى المؤجر، فإنه يحق للمؤجر ممارسة حقوقه وفقاً للتعهد بالشراء حيث يكون العميل ملزماً بشراء حصة البنك كاملة من الأصول.

4 حالة الدفع المتأخر

يجب على المستأجر، في حالة أي تأخير في الدفع من قبل المستأجر لأي مبلغ مستحق بموجب هذه الاتفاقية، أن يدفع للمؤجر مبلغ تبرع بالقيمة المبينة في البند (5) من الجدول (1)، ليتم صرفه (بعد خصم جميع التكاليف الفعلية للمؤجر في إنفاذ أو تحصيل المدفوعات بموجب هذه الاتفاقية، باستثناء تكاليف فرص بديلة أو أي تكاليف غير مباشرة أو تبعية أو خسارة أو التزام) إلى جمعية خيرية نيابة عن المستأجر بواسطة المؤجر.

5. Maintenance

- 5.1 The Lessee undertakes with the Lessor that, during the Ijara Tenure, the Lessee shall carry out and be responsible for the Ordinary Maintenance and Repair.
- 5.2 The Parties shall execute a Service Agency Agreement in which the Lessee shall be appointed to act as Lessor's agent in performing the Major Maintenance and Structural Repair for and on behalf of the Lessor.

6. Termination

Upon the occurrence of an Event of Default, and Illegality Event and a Total Loss Incident, the Ijara shall be terminated in accordance with the Musharaka Agreement and the terms in relation thereto in the Musharaka Agreement shall apply.

7. Expiry of the Ijara

The Ijara shall expire upon the occurrence of the following:

- 7.1 the expiration of the Ijara Tenure (unless the Parties agreed to extend the Ijara Tenure); or
- 7.2 upon the occurrence of the Musharaka End Date.
- 7.3 Upon the expiry or termination of this Agreement, the Lessee shall deliver to the Lessor the Takaful policy(ies) and certificate(s) relating to the Asset, if applicable, and the Asset (except in case of Total Loss Incident) in good state of repair and condition and with all additions, modifications and improvements thereto. The Lessor may require the Lessee to reinstate the Leased Asset in its original condition and to pay any compensation as a result of rectifying any damage or carrying out any works to reinstate the Leased Asset to its original condition.

8. Exclusion of Conditions and Warranties

Any liability the Lessor might incur and any right or immunity the Lessee might possess in respect of any conditions, warranties or representations, relating to any conditions of the Asset or the merchantable quality or suitability for which it is or may be required are excluded.

9. Restrictions in Dealings

- 9.1 The Lessee shall have no right to use the Asset for any purpose other than for its own personal/commercial use or as agreed with the Lessor. The Lessee shall not use the Asset for any purpose which contradicts with Shari'a rules.
- 9.2 Without the consent of the Lessor, the Lessee shall not assign, pledge, mortgage, charge, encumber or otherwise deal with the Asset.
- 9.3 The Lessee shall have the right to sub-lease the Asset to third parties at his own risk and responsibility and without prejudice to all other terms and conditions or Customer's obligations under this Agreement and Musharaka Agreement.

10. Asset to include Additions

In this Agreement the term "Asset" shall include all modifications, repairs, additions and replacement thereof whether made before or after the date of this Agreement.

11. Provisions of the Musharaka Agreement

Clause 16 (Communications), clause 17 (Miscellaneous), clause 18 (Changes to Parties), clause 19 (Compliance with Rules of Shari'a) and clause 20 (Law and jurisdiction) of the Musharaka Agreement are incorporated herein and shall apply mutatis mutandis to this Agreement as if the same had been set out in this Agreement, subject to such variations where necessary to make the provisions of such clauses in the Musharaka Agreement consistent with this Agreement.

ه الصيانة

- ه-١ يتعهد المستأجر للمؤجر بأنه ملتزم بالقيام بأعمال الصيانة العادية والإصلاح الدوري ويكون مسئولاً عن ذلك خلال مدة الإجارة.
- ه-٢ يجب على الطرفين تنفيذ اتفاقية وكالة الخدمات والتي يتم بموجبها تعيين المستأجر للعمل كوكيل للمؤجر في أداء أعمال الصيانة الرئيسية والإصلاحات الهيكلية نيابة عن المؤجر.

٦ الإنهاء

يجب إنهاء الإجارة عند حدوث تقصير أو واقعة غير قانونية أو خسارة كلية وفقاً للاتفاقية المشاركة ويجب تطبيق الشروط المتعلقة بالإجارة الواردة في اتفاقية المشاركة.

٧ انتهاء الإجارة

يجب إنتهاء الإجارة عند حدوث أي من الحالات التالية:

- ٧-١ انتهاء مدة الإجارة (ما لم يتفق الطرفان على تمديدتها)، أو
- ٧-٢ عند حلول تاريخ نهاية المشاركة.
- ٧-٣ يجب على المستأجر تسليم المؤجر بوليصة (بوليصات) التكافل (التأمين الإسلامي) والشهادة (الشهادات) المتعلقة بالأصول، إن وجدت، والأصول (باستثناء في حالة وقوع خسارة كلية) في حالة جيدة من الإصلاح وبكافة الإضافات والتعديلات والتحسينات عليها. عند انتهاء أو إنهاء هذه الاتفاقية. ويجوز للمؤجر مطالبة المستأجر بإعادة الأصول المؤجرة إلى حالتها الأصلية ودفع أي تعويض نتيجة لتصحيح أي ضرر أو تنفيذ أي أعمال لإعادة الأصول المؤجرة إلى حالتها الأصلية.

٨ استثناء الشروط والضمانات

يتم استثناء أي مسئولية قد يتكبدها المؤجر وأي حق أو حضانة قد يملكها المستأجر فيما يتعلق بأي شروط أو ضمانات أو إقرارات مرتبطة بأي من حالات الأصول أو جودتها التجارية أو ملاءمتها المطلوبة أو قد تكون مطلوبة.

٩ القيود في التعامل

- ٩-١ لا يحق للمستأجر استخدام الأصول لأي أغراض غير استخدامه الشخصي / التجاري أو كما هو متفق عليه مع المؤجر. يجب على المستأجر أن لا يستخدم الأصول لأي غرض يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- ٩-٢ يجب على المستأجر أن لا يتنازل أو يرتهن أو يرهن أو يلتزم أو يتعهد أو يحمل رهناً أو بخلاف ذلك أي تعاملات لها علاقة بالأصول، دون حصوله على موافقة مسبقة من المؤجر.
- ٩-٣ يحق للمستأجر تأجير الأصول من الباطن إلى أطراف ثالثة على حسابه ومسئوليته الخاصة ودون المساس بجميع الشروط والأحكام الأخرى أو التزامات العميل بموجب هذه الاتفاقية واتفاقية المشاركة.

١٠ الأصول التي تتضمن إضافات

يجب أن تشمل كلمة "الأصول" في هذه الاتفاقية جميع التعديلات والإصلاحات والإضافات والاستبدال عليها، سواء قبل أو بعد تاريخ هذه الاتفاقية.

١١ أحكام اتفاقية المشاركة

يتم إدراج البند (١٦) المراسلات والبند (١٧) متفرقات والبند ١٨ (تغييرات على الأطراف) والبند (١٩) الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والبند (٢٠) (القانون والولاية القضائية) من اتفاقية المشاركة في هذه الاتفاقية وتسري بعد إجراء التغييرات اللازمة على هذه الاتفاقية كما لو كانت الأحكام المذكورة بالكامل في هذه الاتفاقية. وتخضع للتعديلات أو التغييرات اللازمة لجعل أحكام هذه البنود في اتفاقية المشاركة متوافقة مع هذه الاتفاقية.

Schedule 1

General Information

1. Date of this Agreement:

١. تاريخ هذه الاتفاقية:

2. Customer Information

٢. بيانات العميل

Full Name:

الاسم الكامل:

Civil ID/ Passport Number:

رقم البطاقة الشخصية/ جواز السفر:

Address:

العنوان:

Ijara Tenure months

مدة الإجارة شهر

Rental Rate % per annum

معدل الإيجار % سنوياً

Maximum ceiling for Revised Rate % per annum

الحد الأقصى للمعدل المراجع % سنوياً

Charity for late payment

0.5% per annum on the amount due to the Service Lessor, calculated with respect to the period of such delay.

٠,٥% لكل سنة على المبلغ المستحق لمؤجر الخدمة محسوباً فيما يتعلق بمدة هذا التأخير

التبرع عند التأخر عن السداد

Description of Asset

تفاصيل الأصول

The Bank's Share of the Asset, details of the Asset are further described in the Musharaka Agreement

حصة البنك في الأصول ومزيد من تفاصيل الأصول في اتفاقية المشاركة

Schedule 3

الجدول ٣

Schedule of Ijara Rental Payment (to be attached)

جدول دفع إيجار الإجارة (سيتم إرفاقه)

For the avoidance of doubt, this Schedule of Payment relates only to the Ijara Rental Payment (Part B of the Schedule of Payment – Profit)

لتجنب الشك، يتعلق جدول الدفع هذا فقط بدفع إيجار الإجارة (الجزء ب) من جدول الدفع – الربح

Schedule 4

الجدول ٤

Form of Notification of Revised Rate

نموذج الإخطار بالسعر المعدل

Part A - Form of SMS text

الجزء أ - نموذج رسائل الهاتف النصية

Dear [Customer], kindly be informed the new rate for the Ijara Rental Payment to be made under the Ijara Agreement dated [.....] during the succeeding Ijara Period commencing from [.....] shall be [.....] (the **Revised Rate**).

عزيزي [العميل] يرجى العلم بأن المعدل المراجع لدفعة الإيجار المقرر سداده بموجب اتفاقية الإجارة المؤرخة [.....] أثناء فترة الإجارة التالية والتي تبدأ من تاريخ [.....] سيكون [.....] (المعدل المراجع).

Part B – Form of letter

الجزء ب - نموذج الخطاب

Date: التاريخ:

To: إلى:

[Customer] [العميل]

[Address] [العنوان]

Re: Musharaka Agreement and Ijara Agreement dated [.....] (the **Agreements**)
الموضوع: اتفاقية المشاركة واتفاقية الإجارة المؤرخة [.....] (الاتفاقيتان).

We refer to the above agreements. Unless otherwise defined, all capitalized terms used herein shall have the same meaning defined in the Agreements.

نشير إلى الاتفاقيتان المذكورتان أعلاه، ما لم يتم تحديد خلاف ذلك، فإن جميع المصطلحات المستخدمة في هذه الاتفاقية، يكون لها نفس المعنى المحدد في الاتفاقيات.

Kindly be informed that the new rate for the Ijara Rental Payment to be made under the Ijara Agreement during the succeeding Ijara Period commencing from [.....] shall be [.....] (the **Revised Rate**).

يرجى العلم بأن المعدل الجديد لدفعة الإيجار المقرر سداده بموجب اتفاقية الإجارة أثناء فترة الإجارة التالية والتي تبدأ من تاريخ [.....] سيكون [.....] (السعر المعدل).

Signed for and on behalf of the Lessor (Bank) by: نيابة عن المؤجر (البنك):

Name: الإسم:

Designation: الوظيفة:

Signed by the Lessee (Customer): توقيع المستأجر (العميل):

Name: الإسم:

This Service Agency Agreement (this **Agreement**) is entered into on the date set out in Schedule 1 between:

- (1) **Ahli Islamic, Ahli Bank S.A.O.G.**, a joint stock company, incorporated under the laws of Oman with company registration number 1558560, having its address at P.O. Box 545, Mina Al Fahal, Postal Code 116, Muscat, the Sultanate of Oman (the Lessor or the Bank); and
- (2) The individual or legal entity set out in Schedule 1 (the Service Agent or the Customer), (individually, the **Party** and collectively, the **Parties**)

Introduction

- (A) Pursuant to the Musharaka Agreement (as defined in clause 1 below), the Parties have entered into an arrangement for the purpose of having a joint ownership of the Asset in accordance with their respective Capital Contribution.
- (B) Subsequent to the Musharaka Agreement, the Parties have entered into the Ijara Agreement (as defined in clause 1 below) whereby the Bank has agreed to lease and the Customer has agreed to take on the lease of the Bank's share of ownership in the Asset.
- (C) Pursuant to the Musharaka Agreement and the Ijara Agreement, the Parties have agreed that a service agency agreement be executed whereby the Customer shall be appointed as the service agent of the Bank in respect of the Asset.

Agreed terms

1. Definitions

In this Agreement, unless specifically defined, capitalised terms shall have the same meanings given to them in the Musharaka Agreement and the Ijara Agreement.

Ijara Agreement means the ijara agreement entered into by the Parties on or around the date of this Agreement in respect of leasing the Bank's share of ownership of the Asset to the Service Agent (as the lessee).

Ijara Tenure means the tenure for the Ijara under the Ijara Agreement.

Musharaka Agreement means the diminishing musharaka agreement entered into by the Parties on or around the date of this Agreement to establish the Musharaka and to facilitate the ownership of the Asset.

Services means the services to be carried out by the Service Agent under this Agreement.

2. Appointment

The Lessor appoints and the Service Agent agrees to act as the Lessor's service agent based on the Shari'a principle of Wakala to carry out the Services during the Ijara Tenure.

3. Maintenance

- 3.1 The Service Agent shall be responsible to carry out and perform all Major Maintenance and Structural Repair for and on behalf of the Musharaka.
- 3.2 The Service Agent shall:
 - 3.2.1 ensure that certain requirements, regulations and practices are being adhered/complied by the Service Agent including employing competent person in carrying out the Major Maintenance and Structural Repair and obtaining all necessary licenses from the relevant authorities;
 - 3.2.2 pay and discharge all taxes (if any) before they become due or payable and produce on demand receipts thereof;
 - 3.2.3 as far as practicable, ensure that accurate and current records are kept of all maintenance activities in respect of the Asset;
 - 3.2.4 conduct regular and proper inspection of the Asset and ensure to adopt good maintenance practice as expected from the Service Agent; and
 - 3.2.5 keep the Asset at all times in good condition, properly serviced and maintained.

4. Takaful (Insurance)

- 4.1 The Service Agent undertakes to procure the Takaful in respect of the Asset for and on behalf of the Musharaka to insure against Total Loss Incident, third party liabilities and other risks and damages customarily insured against in relation to asset similar to the Asset such as loss or damage by accident or fire
- 4.2 The Service Agent must obtain a Takaful policy from a Takaful company approved by the Lessor.
- 4.3 In the event that the Service Agent fails to effect such Takaful specified in clause 4.1, the Lessor shall be entitled but shall not be bound to effect such Takaful policies itself and obtain such policies as it may, in its absolute discretion, think fit.

تم إبرام **اتفاقية وكالة خدمات** هذه (هذه **الاتفاقية**) في التاريخ الموضح في الجدول (1) بين كل من:

- (1) **الأهلي الإسلامي، البنك الأهلي ش م ع**، شركة مساهمة تأسست بموجب قوانين سلطنة عُمان بالسجل التجاري رقم 1558560 وعنوانها ص. ب. 545 ميناء الفحل، رمز بريدي 116، مسقط، سلطنة عمان (**المؤجر أو البنك**)، و
 - (2) الفرد أو الكيان القانوني الوارد في الجدول (1) (وكيل الخدمات أو العميل).
- (يشار لكل منهما منفردين **الطرف** ومجموعين **الطرفين**)

المقدمة

- (أ) أبرم الطرفان اتفاقية بغرض حصولهما على ملكية مشتركة في الأصول وفقاً لمساهمتها في رأس المال بموجب اتفاقية المشاركة (كما هو محدد ومعرف في الجدول (1) أدناه)
- (ب) أبرم الطرفان اتفاقية الإجارة (كما هو محدد ومعرف في الجدول (1) أدناه) بعد اتفاقية المشاركة، حيث وافق البنك على التأجير ووافق العميل على عقد الإيجار في حصة البنك في ملكية الأصول.

- (ج) اتفق الطرفان على تنفيذ اتفاقية وكالة الخدمات وفقاً لاتفاقية المشاركة واتفاقية الإجارة، بحيث يتم تعيين العميل كوكيل خدمات للبنك فيما يتعلق بالأصول.

المصطلحات المتفق عليها

1 التعريفات

إن المصطلحات المكتوبة بخط عريض، مالم يتم تعريفها بشكل محدد، في هذه الاتفاقية ستكون لها نفس المعنى المعترف في اتفاقية المشاركة واتفاقية الإجارة.

اتفاقية الإجارة تعني اتفاقية الإجارة التي أبرمها الطرفان في أو حول تاريخ هذه الاتفاقية فيما يتعلق بتأجير حصة البنك في ملكية الأصول لوكيل الخدمات (بصفته المستأجر).

مدة الإجارة تعني مدة الإجارة وفقاً لاتفاقية الإجارة.

اتفاقية المشاركة تعني اتفاقية المشاركة المتناقصة التي أبرمها الطرفان في أو حول تاريخ هذه الاتفاقية لتأسيس المشاركة وتسهيل ملكية الأصول.

الخدمات تعني الخدمات التي يجب على وكيل الخدمات القيام بها بموجب هذه الاتفاقية.

2 التعيين

يقوم المؤجر بتعيين وكيل الخدمات، ويوافق وكيل الخدمات على العمل كوكيل خدمات للمؤجر بناءً على مبدأ الوكالة في الشريعة الإسلامية للقيام بالخدمات أثناء مدة الإجارة.

3 الصيانة

1-3 يكون وكيل الخدمات مسؤولاً عن تنفيذ وأداء كافة أعمال الصيانة الرئيسية والإصلاح الهيكلي لصالح طرفي المشاركة ونيابة عنهما.

2-3 يجب على وكيل الخدمات القيام بالتالي:

3-3-1-2 التأكد من التزام وكيل الخدمات بمتطلبات ولوائح وممارسات معينة بما في ذلك توظيف شخص متخصص للقيام بأعمال الصيانة الرئيسية والإصلاح الهيكلي والحصول على كافة التراخيص اللازمة من الجهات المعنية.

3-3-2 دفع وأداء كافة الضرائب (إن وُجدت) قبل تاريخ استحقاقها أو وجوب دفعها وإصدار إيصال ذلك عند الطلب.

3-3-3 التأكد بقدر الإمكان من الاحتفاظ بسجلات دقيقة وقائمة لكافة أنشطة الصيانة فيما يتعلق بالأصول.

3-3-4 إجراء عمليات فحص منتظمة وصحيحة للأصول والتأكد من اتباع أساليب صيانة جيدة كما هو متوقع من وكيل الخدمات و

3-3-5 المحافظة على الأصول بحالة جيدة في كل الأوقات بشكل جيد وأن تتم صيانتها بشكل صحيح.

4 التخالف (التأمين)

4-1 يتعهد وكيل الخدمات بشراء التأمين التكافلي فيما يتعلق بالأصول لصالح طرفي المشاركة ونيابة عنهما للتأمين ضد حوادث الخسارة الكلية والتزامات الغير والمخاطر والأضرار الأخرى التي يتم التأمين عليها عادةً فيما يتعلق بالأصول المشابهة والمماثلة للأصول مثل الخسارة أو الضرر عن طريق الحوادث أو الحرائق.

4-2 يجب على وكيل الخدمات الحصول على بوليصة تغطية تكافل (تأمين إسلامي) من شركة تكافل (تأمين إسلامي) معتمدة من قبل المؤجر.

4-3 في حالة فشل وكيل الخدمات في توفير هذا التكافل (التأمين الإسلامي) المحدد في البنود (1،4)، فإنه يحق للمؤجر لكن ليس ملزماً بتوفير بوليصة هذا التكافل (التأمين الإسلامي) بنفسها والحصول على بوليصة يرى أنها مناسبة وفقاً لتقديره المطلق.

- 4.4 In the event that Takaful in respect of the Asset are effected by the Lessor, the Lessor has the right to increase the amount of the Ijara Rental Payment for the applicable Ijara Period subsequent to the effecting of such Takaful provided that the increment of the Ijara Rental Payment shall not exceed the actual cost and expenses incurred by the Lessor.
- 4.5 In the event of a loss that is not a Total Loss Incident, the Service Agent shall apply the Takaful proceeds thereof to be applied towards restoration or repair of the Asset.
- 4.6 In the event of a Total Loss Incident, the Service Agent shall ensure that all Takaful proceeds thereof are paid into a bank account designated by the Bank and notified to the Service Agent within 30 days of such occurrence. Except where the Total Loss Incident arises or results from a Force Majeure, the Service Agent acknowledges that it has acted negligently in maintaining the Asset which has led to such Total Loss Incident and irrevocably and unconditionally undertakes to pay (in same day, freely transferable, cleared funds) an amount equal to any shortfall of the Outstanding Amounts directly into such bank account by no later than close of business on the 31st day after the date of the Total Loss Incident.

- 4.7 In the event of a Total Loss Incident arising or resulting from a Force Majeure, the Takaful proceeds received by the Bank shall be divided between the Parties in proportion to their respective Total Contribution at the time of such Total Loss Incident.

5. Terms and Form of Takaful (Insurance)

- 5.1 The Takaful policies shall be in form and upon terms acceptable to the Lessor and subject to, among others:
- 5.1.1 all Takaful shall be taken out in the name of the Service Agent and shall be expressly and specifically assigned to and for the benefit of the Lessor;
- 5.1.2 each policy shall provide that it may not lapse, terminated, cancelled or materially modified without 14 days' prior notice to the Lessor; and
- 5.1.3 the Service Agent shall cause the Takaful providers (insurers) to include the following loss payable clause or a substantially similar loss payable clause acceptable to the Lessor in each Takaful policy: "This Takaful and the benefits thereof, including all claims of whatsoever nature in respect of the Asset and each and every right hereunder have been assigned to Ahli Islamic, Ahli Bank S.A.O.G.

- 5.2 In the event of any damage caused to the Asset, the Service Agent shall inform the Lessor within 7 days from the date of such occurrence.
- 5.3 The Service Agent shall ensure that the Takaful policies adequately cover the value of the Asset and in the event of any shortfall between the coverage taken and the value of the Asset, the Service Agent shall be responsible for the shortfall unless the Service Agent proves that the shortfall is not due to the negligence of the Service Agent.

6. Responsibilities of the Service Agent

- 6.1 As long as there are Outstanding Amounts, the Service Agent shall be responsible for all costs and expenses in relation to the performance of its duty hereunder.
- 6.2 The Service Agent shall also be responsible to the Lessor for any negligence made while undertaking its duty as the service agent which shall include breach of duty and exceed of authority.

7. Retirement or Removal of the Service Agent as the Service Agent

- 7.1 The Service Agent shall continue to act as the service agent of the Lessor for the Ijara Tenure and shall not be entitled to resign or retire except with the prior written consent of the Lessor.
- 7.2 Without prejudice to clause 10, this Agreement shall be deemed to have been terminated upon termination of the Ijara Agreement and neither Party shall have any further obligations in respect of each other except for antecedent breaches.

8. Ownership Expenses

- 8.1 The Service Agent shall bear and pay for all Major Maintenance and Structural Repair and shall seek the prior written consent of the Lessor before undertaking any Major Maintenance and Structural Repair. The amount of Major Maintenance and Structural Repair incurred shall be adjusted by the Lessor against the Ijara Rental Payments under the Ijara Agreement.
- 8.2 The Service Agent acknowledges that the Lessor, in determining the Ijara Rental Payments has taken into account the costs of the Major Maintenance and Structural Repair incurred pursuant to clause 8.1 and has adjusted the Ijara Rental Payments accordingly, and the Service Agent agrees that there will be no reimbursement by the Lessor to the Service Agent in respect of any Major Maintenance and Structural Repair borne and paid by the Service Agent.
- 8.3 The Service Agent acknowledges that the Lessor enters into this Agreement for the purpose of the Musharaka Agreement, and the Service Agent agrees that any claims, rights, interests or entitlements that the Service Agent may have against the Lessor and in respect of any obligation or liability of the Lessor to the Service Agent is limited to clause 8.2, which is exhaustive.

٤-٤ في حالة قيام المؤجر بتوفير التأمين التكافلي الإسلامي فيما يتعلق بالأصول، فإنه يحق للمؤجر زيادة مبلغ دفعة الإيجار لفترة الإجارة السارية بعد توفير هذا التكافل بشرط أن تكون الزيادة في دفعة الإيجار لا تتجاوز التكلفة الفعلية والنفقات المتكبدة من قبل المؤجر.

٤,٤ في حالة وقوع خسارة ليست خسارة كلية، يقوم وكيل الخدمات باستخدام عوائد التكافل (التأمين الإسلامي) لاستعادة الأصول أو إصلاحها.

٦,٤ في حالة وقوع حادث خسارة كلية، فإنه يجب على وكيل الخدمات تأكيد أن جميع عائدات التكافل (التأمين الإسلامي) قد تم دفعها في حساب بنكي تم تخصيصه من قبل البنك وتم إخطار وكيل الخدمات خلال ثلاثون (٣٠) يوماً من وقوع هذا الحادث. باستثناء الحالات التي تحدث فيها خسارة كلية بسبب قوة قاهرة أو نتيجة لها، ويقر وكيل الخدمات بأنه قد تصرف بإهمال في الحفاظ على الأصول مما أدى إلى وقوع حادث الخسارة الكلية ويتعهد بدون قيد أو شروط وتعهداً لا رجعة فيه بدفع (في نفس اليوم، أموال قابلة للتحويل المجاني والمقاصة) مبلغ يساوي أي نقص في المبالغ المستحقة مباشرة إلى هذا الحساب البنكي في موعد لا يتجاوز نهاية العمل في اليوم الحادي والثلاثون من تاريخ وقوع حادث الخسارة الكلية.

٧,٤ في حالة وقوع حادث خسارة كلية ناشئاً أو ناتج من قوة قاهرة، فإنه يجب تقسيم عوائد التكافل (التأمين الإسلامي) المستلمة من قبل البنك، بين الطرفين بما يتناسب مع مساهمتهما الكلية في وقت وقوع حادث الخسارة الكلية.

٥. شروط وشكل التكافل (التأمين)

١,٥ يجب أن تكون بوليصات التكافل (التأمين الإسلامي) بالشكل والشروط المقبولة من قبل المؤجر وتخضع من بين مسائل أخرى للتالي:

١,١,٥ يجب إصدار كافة مستندات التكافل (التأمين الإسلامي) باسم وكيل الخدمات ويجب التنازل عنها صراحة وعلى وجه التحديد لصالح المؤجر.

٢,١,٥ لا يجوز إنهاء أو إلغاء بوليصة التأمين أو إدخال تعديلات مادية عليها دون إخطار كتابي للمؤجر قبل (١٤) يوماً.

٣,١,٥ يتعهد وكيل الخدمات بأنه سيقوم بالإيعاز إلى مقدمي التكافل (التأمين الإسلامي) (شركات التأمين) بإدراج البند التالي بخصوص الخسارة واجبة الدفع أو أي بند خسارة واجبة الدفع مشابه بشكل رئيسي ومقبول للمؤجر في كل بوليصة تكافل: "تم التنازل عن بوليصة التكافل (التأمين الإسلامي) وفوائدها بما في ذلك جميع المطالبات مهما كانت طبيعتها فيما يتعلق بالأصول وكل حق بموجبها إلى الأهلي الإسلامي، البنك الأهلي ش م ع".

٢,٥ يجب على وكيل الخدمات إبلاغ المؤجر في حالة تعرض الأصول لأي تلف خلال (٧) أيام من تاريخ وقوع حالة التلف.

٣,٥ يجب على وكيل الخدمات التأكد من أن بوليصات التكافل (التأمين الإسلامي) تغطي بشكل كافي قيمة الأصول وفي حالة وجود أي نقص بين التغطية الصادرة وقيمة الأصول، فإن وكيل الخدمات يكون مسئولاً عن النقص ما لم يثبت وكيل الخدمات أن النقص ليس بسبب إهمال أو تقصير وكيل الخدمات.

٦ مسئوليات وكيل الخدمات

١,٦ يجب أن يكون وكيل الخدمات مسئولاً عن كافة التكاليف والمصروفات المتكبدة فيما يتعلق بأدائه لواجبه بموجب هذه الاتفاقية، طالما كانت هناك مبالغ مستحقة.

٢,٦ يجب أن يكون وكيل الخدمات مسئولاً أمام المؤجر عن أي إهمال يقع أثناء قيامه بواجبه كوكيل خدمة للمؤجر، والذي يشمل التقصير في أداء الواجب و تجاوز الصلاحيات.

٧. تخلي أو عزل وكيل الخدمات كوكيل خدمات

١,٧ يجب أن يستمر وكيل الخدمات في العمل بصفته وكيلاً لصالح المؤجر لمدة الإجارة ولا يحق له الاستقالة أو التخلي عن القيام بأعمال وكالة الخدمات دون الحصول على موافقة مكتوبة مسبقة من المؤجر.

٢,٧ دون المساس بالبند (١,٠) فإنه يجب اعتبار هذه الاتفاقية قد تم إنهاؤها عند إنهاء اتفاقية الإجارة ولا يكون لأي طرف أي التزامات أخرى تجاه الآخر باستثناء المخالفات السابقة.

٨. مصروفات الملكية

١,٨ يتحمل ويدفع وكيل الخدمات كافة تكاليف أعمال الصيانة الرئيسية والإصلاحات الهيكلية ويسعى للحصول على موافقة مكتوبة مسبقة من المؤجر قبل القيام بأي صيانة رئيسية وإصلاحات هيكلية. ويتم تعديل دفعات الإيجار بموجب اتفاقية الإجارة لتشمل مبلغ الصيانة الرئيسية والإصلاحات الهيكلية المتكبدة من قبل المؤجر.

٢,٨ يقر وكيل الخدمات بموجب هذه الاتفاقية أن المؤجر، في تحديد دفعات إيجار الإجارة قد وضع في الحساب تكاليف الصيانة الرئيسية والإصلاحات الهيكلية المتكبدة وفقاً للبند (١,٨) وقد قام بتعديل دفعات إيجار الإجارة تبعاً لذلك، ويوافق وكيل الخدمات على أنه لن يكون هنالك أي تعويض من قبل المؤجر لوكيل الخدمات فيما يتعلق بأي صيانة رئيسية وإصلاحات هيكلية يتكبدها ويدفعها وكيل الخدمات.

٣,٨ يقر وكيل الخدمات بموجب هذه الاتفاقية أن المؤجر قد أبرم هذه الاتفاقية لغرض المساهمة في اتفاقية المشاركة، ووافق وكيل الخدمات بأن أي مطالبات أو حقوق أو فوائد أو مستحقات قد تكون لوكيل الخدمات ضد المؤجر وفيما يتعلق بأي التزامات أو مسئوليات للمؤجر تجاه وكيل الخدمات تكون محصورة بأحكام البند (٢,٨) حيث تكون تلك الأحكام المذكورة شاملة.

9. Covenants

The Service Agent covenants as follows:

- 9.1 the Service Agent shall carry out its duties with all due skill, care and attention and owes to the Lessor fiduciary duties as an agent to his principal;
- 9.2 the Service Agent shall not, and shall not be entitled to, incur any liability on behalf of the Lessor or bind the Lessor to any obligation that the Lessor has not expressly consented to in writing; and
- 9.3 the Service Agent shall obtain all consents, authorisations, licences and exemptions required by the Service Agent to render the Services.

10. Default/Consequences of Default

If the Service Agent fails or neglects to perform any of its obligations hereunder, this constitutes an Event of Default and the terms relating to Event of Default under the Musharaka Agreement shall apply.

11. Indemnity

The Service Agent agrees to indemnify and hold harmless the Lessor from and against all losses, damages, costs, expenses and liabilities (including third party liabilities of whatever nature) as may be incurred or suffered by the Lessor as a result of any breach or non-performance by the Service Agent hereunder.

12. Provisions of the Musharaka Agreement

Clause 16 (Communications), clause 17 (Miscellaneous), clause 18 (Changes to parties), clause 19 (Compliance with Rules of Shari'a) and clause 20 (Law and Jurisdiction) of the Musharaka Agreement are incorporated herein and shall apply mutatis mutandis to this Agreement as if the same had been set out in full therein, subject to such variations where necessary to make such clauses consistent with the provisions of this Agreement. In the event of any conflict or discrepancy, the provisions of this Agreement will prevail for the purpose of interpretation and enforcement of this Agreement.

٩. التعهدات

يتعهد وكيل الخدمات بما يلي:

- ٩.١ يؤدي وكيل الخدمات واجباته وفقاً لهذه الاتفاقية بالاخلاص والالتقان والرعاية المطلوبة ويلتزم للمؤجر بأي واجبات قانونية قد يفرضها القانون على الوكيل تجاه موكله.
- ٩.٢ لا يجوز لوكيل الخدمات ولا يحق له دفع أي التزامات نيابة عن المؤجر أو إلزام المؤجر بأي التزامات لم يوافق عليها المؤجر بشكل صريح وكتابة ، و
- ٩.٣ يجب على وكيل الخدمات الحصول على كافة الموافقات والتفويضات والتراخيص والإعفاءات المطلوبة من قبل وكيل الخدمات لتقديم الخدمات.

١٠. التقصير وعواقبه

إذا فشل وكيل الخدمات أو أهمل في أداء أي من التزاماته وفقاً لهذه الاتفاقية ، فإن هذا الفشل يشكل حالة تقصير ويجب تطبيق الشروط المتعلقة بحالة التقصير وفقاً لاتفاقية المشاركة.

١١. التعويض

يوافق وكيل الخدمات على تعويض المؤجر ويحمل عنه أي خسائر أو أضرار أو تكاليف أو مصروفات والتزامات (بما في ذلك التزامات الغير مهما كانت طبيعتها) والتي قد يتكبدها أو يتحملها المؤجر نتيجة لأي مخالفة أو عدم الأداء من قبل وكيل الخدمات بموجب هذه الاتفاقية.

١٢. أحكام اتفاقية المشاركة

يتم إدراج البند (١٦) المراسلات والبند (١٧) متفرقات والبند (١٨) (تغييرات على الطرفين) والبند (١٩) الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والبند (٢٠) (القانون والولاية القضائية) من اتفاقية المشاركة في هذه الاتفاقية وتسري بعد إجراء التغييرات اللازمة على هذه الاتفاقية كما لو كانت الأحكام المذكورة بالكامل في هذه الاتفاقية. وتخضع للتعديلات أو التغييرات اللازمة لجعل هذه البنود متوافقة مع أحكام هذه الاتفاقية. وفي حالة وجود أي تعارض أو تناقض ، فإن أحكام هذه الاتفاقية تسود بغرض تفسير وتنفيذ هذه الاتفاقية.

Schedule 1

General Information

1. Date of this Agreement:

١. تاريخ هذه الاتفاقية:

2. Customer Information

٢. بيانات العميل

Full Name:

الاسم الكامل:

Civil ID/ Passport Number:

رقم البطاقة الشخصية / رقم جواز السفر:

Signed for and on behalf of the Bank by:

وقع نيابة عن البنك:

Name:

الإسم:

Designation:

الوظيفة:

Signed by the Customer:

توقيع العميل:

Name:

الإسم:

This **Purchase Undertaking** (this **Undertaking**) is made on the date stated in Schedule 1 by the individual or legal entity described in Schedule 1 (the **Customer**) in favour of Ahli Islamic, Ahli Bank S.A.O.G., a joint stock company incorporated under the laws of Oman with company registration number 1558560 having its address at P.O. Box 545, Mina Al Fahal, Postal Code 116, Muscat, the Sultanate of Oman (the **Bank**).

(Individually, the **Party** and collectively, the **Parties**).

Introduction

- (A) Pursuant to the Musharaka Agreement (as defined in clause 1 below), the Parties have entered into a Musharaka arrangement for the purpose of having a joint ownership of the Asset.
- (B) The Bank and the Customer each own Musharaka Units to commensurate with their respective Total Contribution.
- (C) The Customer undertakes to buy the Bank's Musharaka Units on the terms and conditions herein.

Agreed terms

1. Definitions

In this Undertaking, unless specifically defined, capitalised terms words shall have the same meanings given to them in the Musharaka Agreement.

Exercise Notice means a notice given by the Bank to the Customer, in the form set out in Schedule 3.

Musharaka Agreement means the diminishing musharaka agreement entered into by the Parties on or around the date of this Purchase Undertaking, to establish the Musharaka.

Musharaka Unit(s) Payment means the amount to be paid by the Customer to the Bank for the purchase of the Musharaka Units on each Musharaka Unit(s) Payment Date as set out under Schedule 2, which may be revised from time to time.

Musharaka Unit(s) Payment Date means the date on which the Musharaka Unit(s) are purchased by the Customer and is each "due date" as set out under Schedule 2, which may be revised from time to time.

Purchase Price means the purchase price of the Musharaka Units which shall be, at the relevant time, the aggregate of (without double counting):

- (a) in relation to a purchase by the Customer on each Musharaka Unit(s) Payment Date:
- (i) the Musharaka Unit(s) Payment; and
- (ii) any other amounts due and payable by the Customer (in any capacity) to the Bank pursuant to the Transaction Documents (other than any Ijara Rental Payments as defined in the Ijara Agreement).
- (b) in relation to a Termination Event:
- (i) the aggregate of the Bank's Capital Contribution less any Musharaka Unit(s) Payment;
- (ii) any accrued but unpaid amount under the Ijara Agreement;
- (iii) the actual costs and expenses of the Bank paid or incurred as a result of the termination of any Transaction Document; and
- (iv) any other amounts due and payable by the Customer (in any capacity) to the Bank pursuant to the Transaction Documents.

Secured Obligations means all monies and other obligations owing by the Customer to the Bank pursuant to the Transaction Documents, whether present or future and actual or contingent.

i **Termination Event** means any of the following:

- (a) the last Musharaka Unit(s) Payment Date; or
- (b) an Event of Default; or
- (c) an Illegality Event or
- (d) an objection in writing has been made by the Customer (as Lessee under the Ijara Agreement) to a Revised Rate (as such term is defined in the Ijara Agreement).

2. Purchase Undertaking

2.1 The Customer unconditionally and irrevocably undertakes to purchase the Bank's Musharaka Units, or any part thereof immediately on any of the following:

- 2.1.1 on each Musharaka Unit(s) Payment Date; or
- 2.1.2 upon the issuance of an Exercise Notice following the occurrence of a Termination Event.

2.2 The Customer shall purchase the Musharaka Units at the Purchase Price.

2.3 The Purchase Price shall be agreed between the Parties prior to the purchase of all such Musharaka Units by the Customer from the Bank provided that any certification or determination by the Bank of a rate or amount under any Transaction Document is, in the absence of manifest error, conclusive evidence of the matters to which it relates.

تم إبرام **التعهد بالشراء** هذا (**هذا التعهد**) في التاريخ المبين في الجدول (1) من قبل الفرد أو الكيان القانوني الموضح في الجدول (1) (**العميل**) لصالح الأهلي الإسلامي، البنك الأهلي ش.م.ع.ع. وهي شركة مساهمة تأسست وفقاً لقوانين سلطنة عُمان بموجب السجل التجاري رقم (100980) وعنوانها ص.ب (٥٤٥)، ميناء الفحل، رمز بريدي (116)، مسقط، سلطنة عُمان (**البنك**).

(يشار لكل منهما منفردين **الطرف** ومجتمعين **الطرفين**)

المقدمة

(أ) أبرم الطرفان المشاركة وفقاً لاتفاقية المشاركة (كما هو محدد ومعرّف في الجدول (1) أدناه) بغرض حصولهما على ملكية مشتركة في الأصول.

(ب) يمتلك كل من البنك والعميل عدد من وحدات المشاركة بما يتناسب مع إجمالي مساهمة كل منهما.

(ج) يتعهد العميل بشراء وحدات المشاركة المملوكة للبنك بموجب الشروط والأحكام الواردة في هذه الاتفاقية.

المصطلحات المتفق عليها

التعريفات

إن الكلمات والمصطلحات المكتوبة بخط عريض في هذا التعهد ستكون لها نفس المعاني المعروفة في اتفاقية المشاركة. ما لم يتم إعطاؤها معانٍ بشكل محدد.

إخطار الممارسة يعني الإخطار الذي يسلمه البنك للعميل في النموذج المبين في الجدول (3).

اتفاقية المشاركة تعني اتفاقية المشاركة المتناقصة التي تم إبرامها بين الطرفين في أو حول تاريخ التعهد بالشراء هذا لتأسيس المشاركة.

دفعة وحدة (وحدات) المشاركة تعني المبلغ واجب الدفع من قبل العميل إلى البنك لشراء وحدات المشاركة في كل تاريخ دفع وحدة (وحدات) المشاركة كما هو موضح في الجدول (2) والذي يمكن مراجعته من وقتٍ إلى آخر.

تاريخ دفعة وحدة (وحدات) المشاركة يعني التاريخ الذي تم فيه شراء وحدة (وحدات) المشاركة من قبل العميل في كل (تاريخ استحقاق) كما هو موضح في الجدول (2) والذي يمكن مراجعته من وقتٍ إلى آخر.

سعر الشراء يعني سعر شراء وحدات المشاركة في الوقت المناسب وهو مجموع (بدون الحساب مرتين):

(أ) فيما يتعلق بالشراء من قبل العميل لكل تاريخ دفعة وحدة (وحدات) المشاركة:

(i) دفعة وحدة (وحدات) المشاركة، و

(ii) أي مبالغ أخرى مستحقة وواجبة الدفع من قبل العميل (بأي صفة) للبنك وفقاً لمستندات المعاملة (ما عدا أي دفعة إيجار كما هو موضح في اتفاقية الإجارة).

(ب) فيما يتعلق بحالة الإنهاء:

(i) إجمالي مساهمة البنك في رأس المال منقوصاً منه أي دفعة وحدة (وحدات) المشاركة)

(ii) أي مبالغ متراكمة لم يتم دفعها بموجب اتفاقية الإجارة

(iii) التكاليف والمصاريف الفعلية التي دفعها أو تكبدها البنك نتيجة إنهاء أي مستند من مستندات المعاملة، و

(iv) أي مبالغ أخرى مستحقة وواجبة الدفع من قبل العميل (بأي صفة) للبنك بموجب مستندات المعاملة.

الالتزامات المضمونة تعني كل الأموال والالتزامات الأخرى المستحقة على العميل للبنك بموجب مستندات المعاملة، سواء في الوقت الحالي أو المستقبل سواء أكانت فعلية أو عرضية.

واقعة الإنهاء تعني أيًا مما يلي:

(أ) تاريخ آخر دفعة وحدة (وحدات) مشاركة، أو

(ب) أي حالة تقصير، أو

(ج) حدث غير قانوني، أو

(د) قدم العميل طعناً مكتوباً (بصفته المستأجر بموجب اتفاقية الإجارة) على المعدل المراجع (كما هو محدد في اتفاقية الإجارة).

2 التعهد بالشراء

يتعهد العميل دون قيد أو شرط تعهداً لا رجعة فيه بشراء وحدات المشاركة التابعة للبنك، أو أي جزء منها فوراً في أي من الحالات التالية:

1-1 في تاريخ دفع كل وحدة (وحدات) المشاركة، أو

1-2 عند صدور إخطار بحق الممارسة بعد وقوع حالة الإنهاء.

2- يجب على العميل أن يشتري وحدات المشاركة بسعر الشراء.

3- يجب الاتفاق على سعر الشراء بين الطرفين قبل شراء كل وحدات المشاركة من قبل العميل من البنك شريطة أن تكون أي شهادة أو تقرير من جانب البنك فيما يتعلق بسعر أو مبلغ بموجب مستندات المعاملة، بدون وجود أي أخطاء واضحة، دليلاً شاملاً للمسائل المرتبطة بها.

- 2.4 Upon full and final payment of the Purchase Price by the Customer, the Bank's Share of the Asset shall be transferred to the Customer and the Customer irrevocably and unconditionally accepts the Bank's Share of the Asset represented by the Bank's Musharaka Units.
- 2.5 The Customer agrees that the Customer has not relied on and shall not rely on, any condition, warranty or representation of any kind made by or on behalf of the Bank, express or implied, whether arising by law or otherwise in relation to the Bank's Share of the Asset (or any part thereof), and the benefit of any such condition, warranty or representation (to the extent that they may be implied) shall be irrevocably and unconditionally waived by the Customer to the fullest extent permissible under applicable law.

3. Musharaka Unit(s) Payment

- 3.1 Any Musharaka Unit(s) Payment by the Customer to the Bank will be treated as acceptance by the Customer of the Purchase Price for each Bank's Musharaka Unit.
- 3.2 The Parties agree that each acceptance of the Musharaka Unit(s) Payment by the Bank will be construed as a sale agreement between the Parties for the purchase of the Musharaka Units.
- 3.3 Any failure by the Customer to purchase the Bank's Musharaka Units on each Musharaka Unit(s) Payment Date shall constitute an Event of Default and the terms in relation to Event of Default under the Musharaka Agreement shall apply.

4. Expiry of the Purchase Undertaking

This Undertaking shall be terminated upon confirmation by the Bank that it has received the Purchase Price from the Customer and that the Bank's entire ownership in the Asset is transferred to the Customer.

5. Effect of a Termination Event

- 5.1 Upon the occurrence of a Termination Event, or at any time thereafter, irrespective of whether any Event of Default is continuing, the Bank may issue a Termination Notice to the Customer declaring that this Purchase Undertaking is invoked whereupon:
- 5.1.1 the Customer shall purchase all the Bank's Musharaka Units at the Purchase Price pursuant to the Exercise Notice; and
- 5.1.2 the Security Documents (where applicable) shall immediately become enforceable.
- 5.2 If the Customer fails or refuses to purchase all the Bank's Musharaka Units upon the occurrence of a Termination Event at the Purchase Price, the Bank shall be entitled to enforce the Security Documents in accordance with the laws of Oman.

6. Application of Proceeds

- 6.1 Upon the occurrence of a Termination Event, all moneys and other property held or received by the Bank under any Transaction Document and the proceeds of any realisation or sale of the Asset or of any assets and rights of the Customer mortgaged, charged or assigned pursuant to any Transaction Document shall (subject to the payment of debts which by law have priority) be applied as follows or as the Bank otherwise directs:
- 6.1.1 first, in payment of all actual costs, charges, expenses and liabilities incurred by the Bank and every agent, delegate or other person appointed by the Bank under any Transaction Document in the execution of any Transaction Document or in the performance of duties or the exercise of powers vested in it/him; and
- 6.1.2 second, in or towards payment and complete discharge of the Secured Obligations
- 6.2 Any surplus after the application under clause 6.1 shall be paid to or to the order of the Customer or such other person for the time being entitled thereto.

7. Deficiency of proceeds

Without prejudice to the rights of the Bank subsequent to a Termination Event, if the amount realised by the Bank after deduction of all fees, dues, costs, rates, taxes and other outgoings is less than the amount due and payable to the Bank under the Transaction Documents, the Customer shall pay to the Bank the difference between the amount due and the amount so realised.

8. Provisions of the Musharaka Agreement

Clause 16 (Communications), clause 17 (Miscellaneous), clause 18 (Changes to Parties), clause 19 (Compliance with Rules of Shari'a) and clause 20 (Law and Jurisdiction) of the Musharaka Agreement are incorporated herein and shall apply mutatis mutandis to this Purchase Undertaking as if the same had been set out in full herein, subject to such variations where necessary to make the provisions of such clauses in the Musharaka Agreement consistent with the provisions of this Purchase Undertaking.

٢-٤ عند دفع العميل لسعر الشراء كاملاً وبشكل نهائي، فإنه يجب نقل حصة البنك في الأصول إلى العميل ويقوم العميل دون قيد أو شرط ودون رجعة بقبول حصة البنك في الأصول ممثلة في وحدات المشاركة التابعة للبنك.

٢-٥ يوافق العميل على أنه لا يعتمد ولن يعتمد على أي شرط أو ضمان أو إقرار من أي نوع تم تقديمه من قبل البنك أو نيابة عنه، صراحة أو ضمناً، وسواء كان ناشئاً بموجب قانون أو بخلاف ذلك فيما يتعلق بحصة البنك في الأصول (أو أي جزء منها)، والاستفادة من أي شرط أو ضمان أو إقرار (إلى الحد الذي تكون فيه ضمنية). ويجب أن يتنازل عنها العميل دون قيد أو شرط ودون رجعة إلى أقصى حد مسموح به بموجب القوانين المعمول بها.

٣ دفعة وحدة (وحدات) المشاركة

٣-١ أي دفعة وحدة (وحدات) المشاركة من قبل العميل إلى البنك تُعتبر قبول من جانب العميل لسعر الشراء لكل وحدة مشاركة تابعة للبنك.

٣-٢ يوافق الطرفان على أن كل قبول لدفعة وحدة (وحدات) المشاركة من قبل البنك يُعتبر اتفاقية بيع بين الطرفين لشراء وحدات المشاركة.

٣-٣ أي فشل من جانب العميل في شراء وحدات المشاركة التابعة للبنك في كل تاريخ دفع وحدة (وحدات) يجب أن يشكل حالة تقصير وعليه يتم تطبيق الشروط المتعلقة بحالة التقصير بموجب اتفاقية المشاركة.

٤ انتهاء التعهد بالشراء

يجب إنهاء هذا التعهد عند الحصول على تأكيد من البنك أنه قد استلم سعر الشراء من العميل وأن حصة البنك الكاملة في ملكية الأصول قد تم نقلها إلى العميل.

٥ تأثير حالة الإنهاء

٥-١ عند وقوع حالة الإنهاء أو في أي وقت بعد ذلك، بغض النظر عما إذا كانت حالة التقصير مستمرة، فإنه يجوز للبنك إصدار إخطار إنهاء إلى العميل يُعلن فيه بأنه يمكن الاحتكام إلى التعهد بالشراء هذا بحيث:

٥-١-١ يجب على العميل أن يقوم بشراء جميع وحدات المشاركة التابعة للبنك بسعر الشراء وفقاً لإخطار الممارسة، و

٥-١-٢ يجب أن تصبح مستندات الضمان نافذة فوراً (عند الاقتضاء).

٥-٢ إذا فشل العميل أو رفض شراء جميع وحدات المشاركة التابعة للبنك عند وقوع حالة الإنهاء بسعر الشراء، فإنه يحق للبنك إنفاذ مستندات الضمان وفقاً لقوانين سلطنة عُمان.

٦ استخدام العوائد

٦-١ عند وقوع حالة الإنهاء فإن جميع الأموال والممتلكات الأخرى المملوكة للبنك أو التي استلمها بموجب مستندات المعاملة وأي عوائد ناتجة من أي تحصيل أو بيع الأصول أو أي جزء منها وحقوق العميل المرهونة أو المتنازل عنها بموجب أي مستند من مستندات المعاملة (خاصة إلى دفع الديون التي لها أولوية بموجب القانون) يتم تطبيقها على النحو التالي أو وفقاً لتوجيهات البنك بخلاف ذلك:

٦-١-١ أولاً، في دفع جميع التكاليف الفعلية والرسوم والنفقات والالتزامات التي تكبدها البنك أو أي مفوض أو وكيل أو أي شخص آخر يتم تعيينه من قبل البنك بموجب أي مستندات معاملة لتنفيذ أي مستند من مستندات المعاملة أو في أداء الواجبات أو ممارسة الصلاحيات الموكلة له، و

٦-١-٢ ثانياً، في دفع الالتزامات المضمونة أو من أجل الوفاء بها بالكامل.

٦-٢ يجب دفع أي فائض بعد الطلب بموجب البند (٦-١) إلى أو لأمر العميل أو أي شخص آخر يكون مستحقاً لها في الوقت الحاضر.

٧ نقص العوائد

مع عدم المساس بحقوق البنك بعد وقوع حالة الإنهاء، إذا كان المبلغ الذي حققه البنك بعد خصم جميع الرسوم والمستحقات والتكاليف والأسعار والضرائب والنفقات الأخرى، أقل من المبلغ المستحق واجب السداد إلى البنك بموجب مستندات المعاملة، فإنه يجب على العميل أن يدفع للبنك الفرق بين المبلغ المستحق والمبلغ الذي تم تحصيله.

٨ أحكام اتفاقية المشاركة

يتم إدراج البند (١٦) المراسلات والبند (١٧) متفرقات والبند (١٨) (تغييرات على الأطراف) والبند (١٩) الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والبند (٢٠) (القانون والولاية القضائية) من اتفاقية المشاركة في هذه الاتفاقية وتسري بعد إجراء التغييرات اللازمة على هذه الاتفاقية كما لو كانت الأحكام المذكورة بالكامل في هذه الاتفاقية، وتخضع للتعدلات أو التغييرات اللازمة لجعل أحكام هذه البنود في اتفاقية المشاركة متوافقة مع أحكام التعهد بالشراء هذا.

Schedule 1**General Information****الجدول ١****معلومات عامة**

1. Date of this Undertaking:

١. تاريخ هذا التعهد:

2. Customer Information

٢. بيانات العميل

Full Name (Individual):

الاسم الكامل:

Civil ID/ Passport Number:

رقم البطاقة الشخصية/ رقم جواز السفر:

Schedule 2**Schedule of Payments (to be attached)****الجدول ٢****جدول المدفوعات (يتم إرفاقه)**

For the avoidance of doubt, this Schedule of Payment relates only to the Musharaka Unit(s) Payment (Part A of the Schedule of Payment – Principal)

لتجنب الشك، يتعلق جدول الدفع هذا فقط بدفعة وحدة (وحدات) المشاركة (الجزء أ) من جدول الدفع - مبلغ التمويل الأساسي

Schedule 3**Form of Exercise Notice****الجدول (٣)****نموذج إخطار ممارسة**

From: Ahli Islamic, Ahli Bank S.A.O.G.

من: الأهلي الإسلامي، البنك الأهلي ش م ع ع

To: [Customer]

إلى: (العميل)

Date:

التاريخ:

Dear Sirs

الأعضاء الأفاضل

Purchase Undertaking dated [.....] (the Undertaking).**تعهد بالشراء بتاريخ (.....) (التعهد).**

Unless the context does not so admit, terms defined in the Undertaking have the same meaning when used herein.

ما لم يتطلب السياق خلافًا لذلك، فإن المصطلحات المعرفة في هذا التعهد يكون لها نفس المعنى عند استخدامها في هذه الاتفاقية.

This is an Exercise Notice issued pursuant to and in accordance with clause 2.2 of the Undertaking in respect of a Termination Event.

هذا إخطار ممارسة صادر بموجب البند (٢,٢) من التعهد وعملاً به فيما يتعلق بحالة الإنهاء.

We certify as follows:

نشهد بما يلي:

1 the relevant Exercise Price is [.....]; and

١. سعر الممارسة ذات الصلة هي مبلغ (.....) و

2 the Exercise Price must be paid:

٢. يجب دفع سعر الممارسة كما يلي:

2.1 in full in accordance with the Undertaking to the following account [.....]; and

٢,١ بالكامل ووفقاً للتعهد على الحساب التالي (.....)، و

2.2 for value on [specify payment date].

٢,٢ القيمة في (تحديد تاريخ الدفع).

This Exercise Notice is governed by Oman law.

يخضع إخطار الممارسة هذا لقوانين سلطنة عُمان.

Signed by the Customer:**توقيع العميل:**

Name:

الإسم:

Agreed and acknowledged by the bank**تمت الموافقة والإقرار من قبل البنك****Signed for and on behalf of the Bank by:****وقع نيابة عن البنك:**

Name:

الاسم:

Designation:

الوظيفة:

